

السياسة الاقتصادية



أ.د/ محمد أحمد الأفندي
أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء
رئيس المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية

السياسة الاقتصادية (Economic Policy)

طبيعة ومكونات السياسة الاقتصادية

السياسات الاقتصادية هي أدوات لتحقيق أهداف النظام الاقتصادي ، حيث تعتمد مخرجات النظام الاقتصادي على ثلاث مجموعات من المحددات والعناصر :

- عناصر السياسات الاقتصادية .
- العناصر الطبيعية والبيئية التي تتوفر للنظام الاقتصادي يمثل الموارد الطبيعية والبشرية.
- عناصر البيئة السياسية والقيم الاجتماعية والثقافية .

ولا ريب أن السياسات الاقتصادية لا تعمل في فراغ ولا بدون أهداف اقتصادية ، بل لها أهداف مشتقة من أهداف النظام الاقتصادي .

تُعرف السياسات الاقتصادية بأنها جملة الإجراءات والسياسات والأدوات المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية والسياسات الداخلية والبرامج الاقتصادية التي تستهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للنظام وأهمها:

- أ- تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن أبرز مؤشراتته :
 - استقرار الأسعار والحفاظ على معدل تضخم منخفض قريبا من الصفر.
 - المحافظة على معدل بطالة مقبول اقتصاديا واجتماعيا(٣- ٦٪).
 - معدل نمو اقتصادي مرغوب يتراوح بين (٥- ١٠٪) .
 - وضع مستقر ومرغوب لميزان المدفوعات .
 - استقرار سعر صرف العملة الوطنية .
- ب- تخصيص الموارد في أفضل استخداماتها .
- ج- ضمان عدالة توزيع الدخل والثروة .

إن للسياسة الاقتصادية مكونات أساسية وهي : أهداف نهائية - أهداف اقتصادية وسيطة - أدوات السياسة الاقتصادية ثم مؤشرات السياسة الاقتصادية .

بيد أن هذه المكونات ليست بالضرورة جامعه واسعة .حيث يمكن إجراء تبادل الأدوار بين هذه المكونات فالهدف الوسيط قد يتحول إلى مؤشر والأخير قد يتحول إلى هدف وسيط في حالات وأوقات أخرى .

- من الأهداف النهائية أهداف تتعلق بالنمو الاقتصادي وتخصيص الموارد وعدالة توزيع الدخل والثروة وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي . وفي أغلب الأحوال ، تحدد هذه الأهداف في الدستور والقوانين الاقتصادية لأي بلد .
- أما الأهداف الوسيطة ، فهي أهداف ذات صلة بالأهداف النهائية مثل التحكم في نمو عرض النقود أو التحكم في الإنفاق الحكومي أو إدارة الطلب الكلي بالشكل الذي يحقق الأهداف النهائية .
- وتكمن أهمية الأهداف الوسيطة في أنها تقدم مؤشرات على مدى نجاح أدوات السياسة الاقتصادية في تحقيق الآثار المتوقعة للسياسة على الأهداف النهائية . كما أنها تستخدم كمرساة اسمية (حالة السياسة النقدية) يمكن بسهولة مراقبتها والتحكم فيها بدون تفادي انحراف السياسة والحد من أخطائها في مسار مناقض للهدف النهائي . بيد أن الهدف الوسيط لا يكون مهما إلا في بيئة تتسم بعدم التأكد واليقين . فإذا كانت البيئة تتسم باليقين، فلا جدوى منه ، لأنه عندها يكون صناع السياسة على دراية كاملة بأثر أدوات السياسة الاقتصادية على الهدف النهائي . وقد تعارف الاقتصاديون على شروط معينة ينبغي أن تتوفر في الهدف الوسيط منها : وجود علاقة واضحة ومستقرة مع الهدف النهائي حتى تكون تغيراته معبرة تماما عن تغير الهدف النهائي . وهذا يعني توفر شرط آخر وهو وجود علاقة واضحة للهدف الوسيط بأدوات السياسة وأهدافها التشغيلية وأن يكون قابلا للقياس والتقييم .
- الأهداف التشغيلية للسياسة . قد يجد صناع السياسة صعوبة في تحقيق أثر سريع لأدوات السياسة على الأهداف الوسيطة . فيلجئون عندئذ إلى تحديد أهداف تشغيلية كحلقة وسيطة بين أدوات السياسة والهدف الوسيط . فالهدف التشغيلي قد يغدوا أسرع تأثرا بأدوات السياسة من الهدف الوسيط مثل زيادة المرتبات والأجور الحكومية .
- المؤشرات الاقتصادية هي نوع من الأهداف التشغيلية أو الوسيطة وتكمن أهميتها في أنها تقدم دلائل مبكرة على الأثر النهائي لأدوات السياسة وخاصة إذا لم تكن هناك أهداف وسيطة محددة .

إن أي تغيير في المؤشرات إنما يعبر عن دلائل أولية عن تغيير وحركة الأهداف النهائية.

- أدوات السياسة هي مجمل أدوات السياسة النقدية والمالية والسياسة الداخلية التي تستخدم بغرض التأثير المتوقع في الأهداف النهائية مروراً بتأثيرها على الأهداف الوسيطة والتشغيلية .

ومهما يكن الأمر، فإن مناقشة أداء السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها يتم من خلال زاويتين :

الزاوية الأولى : يتعلق بالإطار النظري الذي تتكئ عليه السياسات الاقتصادية وهذا يتم من خلال عرض ومناقشة نظرية الاختيار العام ودورة الأعمال السياسية ومنهجية منحنى فيليبس كإطار للسياسات الاقتصادية .

أما الزاوية الثانية :، فإنها تتعلق بالقضايا الأساسية العملية المرتبطة بالسياسات الاقتصادية والتي تمثل مشكلات وقيود ترد على السياسة الاقتصادية .

الإطار النظري للسياسات الاقتصادية

أ. نظرية الاختيار العام

إن السياسة الاقتصادية المثلى من منظور نظرية الاختيار العام هي التي تحقق الهدف الاقتصادي للنظام بأقل التكاليف الاجتماعية . ويمكننا توصيف التكاليف الاجتماعية من الناحية النظرية بدالة الخسائر في الرفاه الاجتماعي . ومن ثم فإن تقليل دالة التكاليف الاجتماعية أو تقليل حجم الخسارة في الرفاه الاجتماعي يتمثل في تقليل حجم انحراف الأهداف الاقتصادية المحققة (Froyen:1983) عن مستوياتها المرغوبة اجتماعياً .

دعنا نفترض أن :

$(\mu - \bar{\mu})$ = حجم الخسارة في البطالة الناجم عن انحراف معدل البطالة الفعلي (μ) عن مستواه المرغوب ($\bar{\mu}$) .

$(\pi - \bar{\pi})$ = حجم الخسارة في التضخم الناجم عن انحراف التضخم الفعلي (π) عن مستواه المرغوب ($\bar{\pi}$) .

أما : a_1 , a_2 , a_3 فإنها تمثل أوزان نسبية للانحرافات عن الأهداف المختلفة المرغوبة .

إن هدف صانعي السياسة هو تدنيه دالة الخسارة في الرفاه الاجتماعي الآتية :

$$SWF = \alpha_1(\mu - \bar{\mu}) + \alpha_2(\pi - \bar{\pi}) + \alpha_3(\hat{Y} - \bar{Y})$$

شريطة أن: $a_1, a_2, a_3 > 0$

وحتى يكون من الممكن تدنيه دالة الخسارة في الرفاه الاجتماعي ، فإن مشكلة صانعي السياسة تكمن في اختيار أدوات السياسة الاقتصادية المناسبة التي تجعل دالة التكاليف الاجتماعية في أدناها . أي ما هو المستوى الأمثل للإنفاق الحكومي أو ما هي نسبة الضرائب على الدخل والأرباح المناسبة ، ما هي النسبة المقبولة لضريبات المبيعات . ثم ما هو الحجم الأمثل لمعدل نمو عرض النقود . بيد أن نظرية الاختيار العام التي تتكئ على دالة الخسارة في الرفاه الاجتماعي قد تعرضت لعدة انتقادات منها :

(١) من الصعب تحديد دالة خسارة اجتماعية للمجتمع وبالتالي فإن هذا التحديد ليس إلا أسلوباً ميكانيكياً وغير دقيق لوصف الواقع . فهناك القليل من صناعات السياسة من يلجأ إلى مثل هذا الأسلوب لأن هناك صعوبات تتعلق بشكل الدالة والأوزان النسبية a_1, a_2, a_3 . ومن ثم هناك صعوبة في تحديد قيمة عددية لحجم الخسارة في الرفاه الاجتماعي الناجمة عن انحراف الأهداف الاقتصادية المحققة عن مستوياتها المرغوبة .

(٢) الانتقاد الثاني يتعلق بالسلوك الفعلي لصناع السياسة ، فهؤلاء في حقيقة الأمر يعملون على تعظيم المنفعة الخاصة بهم وليس على تعظيم المنفعة العامة للمجتمع كما تدل عليه دالة الخسارة الاجتماعية . وبمعنى آخر ، فإنه في النظام الديمقراطي فإن هدف صناعات السياسة هو تعظيم أصوات الناخبين التي تبقيهم في السلطة لفترة أطول . ومن ثم فإن دالة الخسارة الاجتماعية من وجهة نظرهم هي دالة الخسارة في حجم التصويت .

وعندئذ ، فإن هدف صناعات السياسة هو اختيار أدوات السياسة الاقتصادية المثلى التي تحقق الأهداف الاقتصادية التي من شأنها تخفيض حجم الخسارة في التصويت للسياسيين .

أو :

$$LOS = \gamma_0 + \gamma_1(\mu - \bar{\mu})^2 + \gamma_2(\pi - \bar{\pi})^2 + \gamma_3(\hat{y} - \bar{\hat{y}})^2$$

حيث LOS = حجم الخسارة في حجم التصويت بالنسبة لصانع السياسة كمقياس للخسارة الاجتماعية . وهي خسارة ناجمة عن انحراف الأهداف الاقتصادية المحققة عن مستوياتها المرغوبة $\bar{\mu}, \bar{\pi}, \bar{\hat{y}}$ على التوالي .

كذلك : $\gamma_0, \gamma_1, \gamma_2, \gamma_3 > 0$

γ_0 = تمثل تأثير العوامل السياسية الأخرى على حجم الخسارة في التصويت .
تكشف الدالة السابقة عن نوعين من الاعتبارات ذات الصلة بنظرية الاختيار العام وهما :

(١) العقلانية أو الرشد الجمعي : يتضمن الافتراض تأثر سلوك الناخبين بمسار واتجاه المتغيرات الاقتصادية الرئيسية . فالناخب يستطيع مكافئة أو معاقبة صانع السياسة طبقا لكفاءة الأخير في تخفيض أو زيادة حجم الخسارة الاجتماعية .
وفي هذه الحالة ، فإن نجاح صانع السياسة في تخفيض حجم الخسارة الاجتماعية تمثل غايته المثلى لتفادي حجم الخسارة في التصويت . ولكن ماذا لو كانت فرضية الرشد الجمعي غائبة كما هو الحال في بعض المجتمعات التي تزيد فيها نسبة الأمية الأبجدية إضافة إلى الأمية السياسية . وفي هذه الحالة لا يأبه صانع السياسة في التمييز بين تخفيض الخسارة الاجتماعية أو الخسارة في حجم التصويت . وبالتالي فإن إستراتيجية صانع السياسة هو التعظيم المباشر لحجم التصويت (المصلحة الخاصة هي المحدد الأول) .

(٢) البصيرة القاصرة للناخبين : إن قصر نظر الناخبين أي ضعف رؤيتهم للمستقبل له دلالة كبيرة على سلوكهم في فترة الانتخابات عند الإدلاء بأصواتهم . فسلوكهم يتأثر كثيرا بحالة الاقتصاد قبل الانتخابات بفترة قصيرة . حيث تتوقع نظرية الاختيار العام أن سلوك الناخب يتأثر أكثر بحالة النشاط الاقتصادي (معدل البطالة) أكثر من حالة عدم الاستقرار

الاقتصادي (معدل التضخم مثلا) . وإذا كان هذا السلوك المتوقع صحيحا ، فإن الإستراتيجية المثلى لصانع السياسة هو الاهتمام بزيادة النشاط الاقتصادي قبل فترة الانتخابات : أي أنه من المتوقع زيادة الإنفاق العام قبل فترة الانتخابات بغية تخفيض معدل البطالة . وهذا يعني أن صانع السياسة لا يأبه بتخفيض معدل التضخم قبل فترة الانتخابات . وبالتالي لا يفضل إتباع سياسيات اقتصادية انكماشية لمجابهة التضخم . لأنه يتوقع أن سلوك الناخب يتأثر أكثر بمشكلة البطالة . لذلك يفضل صانع السياسة تطبيق سياسيات اقتصادية توسعية من شأنها أن تقلل حجم الخسارة في التصويت . فمن السهل أحيانا على صانع السياسة أن يقنع الناخب بعدم خطورة مشكلة التضخم أو أنه ليس مسئولا عنها وإنما هي محصلة أخطاء سابقة أهمها :

- أن التضخم هو مشكلة مزمنة ومتركمة من أخطاء ماضية في ظل إدارة أحزاب سابقة أو سلطة سابقة .
- إن عوامل خارجية هي سبب التضخم . وأيا كان الأمر فإن كل هذه المبررات تحفز صانع السياسة على الاهتمام بمشكلة البطالة وإتباع السياسات الاقتصادية التوسعية بغية كسب أكبر عدد من الأصوات تمكنه من البقاء في السلطة .

وبطبيعة الحال فإن الحكومة المنتخبة (أو صانع السياسة) يفضل زيادة الإنفاق العام على مشروعات تعود بالنفع مباشرة على الناخبين . وبالتالي تمويل الإنفاق بالعجز بدلا من إرهاب الناخبين بمزيد من الضرائب . إنهم لا يأبهون في هذه الفترة بالتكاليف غير المباشرة التي تنجم عن هذه السياسات ومنها تصاعد التضخم . ووفقا لهذا النمط من سلوك صناع القرار ، فإنه من المتوقع تحيزهم نحو خلق عجز في الموازنة العامة قبل فترة الانتخابات من أجل تخفيض حجم الخسارة في التصويت .

وأيا كان الأمر ، فإن تقييم كفاءة السياسة الاقتصادية في ظل الصلة القوية التي تربطها بالمتغيرات السياسية يتطلب الإلمام بما تسمى نظرية دورة الأعمال السياسية .

بد دورة الأعمال السياسية وكفاءة السياسة الاقتصادية (Political Business Cycle)
 تهتم نظرية دورة الأعمال السياسية بدراسة وتحليل العلاقة والتفاعل بين القرارات والسياسات الاقتصادية والمحددات والاعتبارات السياسية الأخرى . وبصورة محددة ، فإن هذه النظرية ليست إلا مرآة لأجندة ومتطلبات دورة الانتخابات العامة . كان الاقتصادي الكينزي مايكل (Michael Kalecki) في العام ١٩٤٤م من أوائل الذين حدروا من دورة اقتصادية أطلق عليها دورة الأعمال السياسية (Political Business Cycle)

فالحكومة أثناء فترة الانتخابات تفضل تطبيق سياسة مالية توسعية مثل زيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب من أجل زيادة حجم التوظيف ، وتخفيض معدل البطالة ، ومن ثم خلق بيئة أعمال مشجعة تحفز أفراد المجتمع للتصويت لهذه الحكومة . بيد أن هذا الانتعاش في الدورة الاقتصادية يسبب فجوة تضخمية وارتفاعاً في الأسعار . مما يجعل الحكومة بعد إعادة انتخابها تتجه نحو كبح الطلب الكلي للقضاء على التضخم ، ومن ثم خلق انكماش في الدورة الاقتصادية إلى أن يحين وقت الانتخابات القادمة .

وهكذا تكون سياسات الطلب الحكومية – المحفزة بالأهداف السياسية – سببا مباشرا لتقلبات النشاط الاقتصادي . لقد دلل آلن بلندر (Alan Blinder) على أثر الدوافع السياسية في نظرية الأعمال السياسية ، بما حدث في ظل إدارة الرئيس الأمريكي السابق نيكسون قبل انتخابات ١٩٧٢م . حيث اتجهت السياسات المالية نحو زيادة حجم التشغيل والعمالة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت النتيجة بعد ذلك تصاعد معدل التضخم .

كما أن الدلائل من واقع الدول النامية التي تتوفر لها نظام سياسي يقوم على تعددية الأحزاب ، تشير إلى دور مؤثر لنظرية دورة الأعمال السياسية في تفسير أزمات هذه الاقتصاديات . وهنا يلاحظ أن نحو ١٥ – ٢٠% من الإنفاق العام في موازنات هذه الدول يعد إنفاقا سياسيا ومتخفيا تحت عنوانين وبنود غير مستقرة في الموازنات . وعلى نسق نظريات دورات الأعمال الأخرى ، فإن نظرية دورة الأعمال السياسية لم تكن إلا محصلة تطور مستمر في التيار الرئيسي للتحليل الاقتصادي الكلي . وهي

النظريات التي لا ترى في أزمت النظام الرأسمالي سوى أنها مجرد أزمت دورية عابرة لا تتعلق بآليات النظام الرأسمالي ، أو أسسه الفكرية ، إلا أن الميزة النسبية التي تمتلكها نظرية دورة الأعمال السياسية هي الربط بين المتغيرات السياسية والمتغيرات الاقتصادية .

حيث أعطت هذه النظرية دورا محوريا للعوامل السياسية في تحديد اتجاهات السياسات الاقتصادية الحكومية في الأنظمة السياسية الديمقراطية ، التي تقوم على تعددية الأحزاب والتداول السلمي للسلطة . لذلك ليس غريبا أن هذه النظرية في العقود الأخيرة قد جعلت من الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة والدول الأوروبية حالة عملية لاختبار مدى اتساق تنبؤات هذه النظرية مع اتجاهات السياسات الاقتصادية الكلية . بيد أن هذا لا يعني على الإطلاق حصر النطاق الجغرافي لاهتمامات دورة الأعمال السياسية على الدول الصناعية الرأسمالية . فقد أمتد نطاق تحليل النظرية إلى الدول النامية الديمقراطية وغير الديمقراطية ، بغية تحديد أثر المحددات السياسية على سياسات الاقتصاد الكلي . وعلى وجه الخصوص ، فإن مضمون هذه النظرية قد ركز على دراسة مدى تأثير العوامل السياسية على نتائج برامج الإصلاح الهيكلي فيما يتعلق بالتحكم والسيطرة على متغيرات الاستقرار الاقتصادي ، كالتضخم والبطالة وأسعار العملات وتوزيع الدخل .

وعلى أية حال ، فإن المساهمات الأولى التي بدأت بالأعمال والأبحاث التي قدمها كلاكي في العام ١٩٤٤م ، قد دفعت بالتحليل الاقتصادي الكلي من منظور سياسي إلى الأمام .

ومنذ سبعينيات القرن الماضي ظهر الجيل الثاني من رواد هذه المدرسة الذين عملوا على توسيع التحليل إلى آفاق أوسع . فلا ريب أن مساهمات وأبحاث كل من نوردهاس *NordHqus* ، فراي وايتشمبرجر *Fry Eichenberger&* ، رومر وراذلت *Romer & Radelet* ، باتس *Bats* ، كوردن *Corden* ، ونلسن *Nelson* ، وغيرهم كان لها أثر ملحوظ في تطوير نماذج جديدة لاختبار مدى واقعية وصدق تنبؤات النظرية في عالم الواقع .

ومن جانب آخر اتكأت نظرية الأعمال السياسية على نماذج تحليلية أطلق عليها بالنماذج "الانتهازية" (*"Opportunistic" Models*) ونماذج التحليل في ظل عدم التماثل المعلوماتي.

وأيا كانت خصائص هذه النماذج واختلاف فرضياتها ، إلا أنها قد قامت على فرضية أساسية مؤداها أن الهم الأساسي للسياسيين هو البقاء في السلطة . ومن ثم فإن السياسيين يهدفون إلى تعظيم المنفعة السياسية ، أي تعظيم حجم التصويت للبقاء والاستمرار في السلطة فترة أطول في الدول النامية ذلت الديمقراطية الهشة ، أو البقاء في السلطة أكثر من فترة في الأنظمة الديمقراطية الصحيحة . ولا ريب أن تعظيم المنفعة السياسية للسياسيين ، يتطلب القيام بعملية المفاضلة والاختيار بين هدفين اقتصاديين رئيسيين هما :

(١) المفاضلة بين معدل بطالة أقل ومعدل تضخم أكبر أو العكس .

(٢) المفاضلة بين معدل تضخم مستقر أو مستوى مرغوب من تنافسية الاقتصاد والعكس.

وعلى أي حال ، فإن النتائج التي توصلت إليها نماذج دورة الأعمال السياسية لم تكن حاسمة أو قاطعة ، وقد أثارنا لغطا وجدلا في الأروقة الأكاديمية أكثر مما يجري في عالم الواقع . فالسياسيون ، ما انفكوا عن سعيهم لتعظيم مصلحتهم في البقاء في السلطة من خلال كسب أصوات الناخبين في كل دورة انتخابية . وهذا ما يجعل الاقتصاديين المؤيدين لدورة الأعمال السياسية يطلقون على السياسات الاقتصادية المدفوعة بأولويات السياسيين، بأنها سياسات انتهازية أو نفعية . وحقا ، فإن الأمر هو كذلك عندما تكون أهداف صانعي القرار (السياسيين) تتناقض مع الرفاه العام ، أو المصلحة العامة لأفراد المجتمع . فليس من الضروري دائما أن ما يحقق أهواء ومصالح السياسيين سيكون محققا لمصلحة المجتمع . هناك تناقض في كثير من الحالات ، فالسياسيون لن يتورعوا عن تطبيق سياسات اقتصادية تجعل الدورة الاقتصادية تبدو في حالة انتعاش وازدهار مؤقت قبل فترة الانتخابات ، بغية تخفيض معدل البطالة على حساب زيادة معدل التضخم ، ولكنهم بعد الظفر

بالسلطة يلجئون إلى تطبيق سياسات اقتصادية تجعل الدورة الاقتصادية في حالة انكماش بغية تخفيض معدل التضخم على حساب زيادة البطالة .

وأيا كان الأمر ، فإن السلوك الانتهازي للسياسيين قد جعل بعض الاقتصاديين يرفضون إستراتيجية المنهج المرن في تصميم السياسات الاقتصادية . فالمنهج المرن يتيح مجالاً واسعاً لإقحام أهواء ونزوات السياسيين في أهداف السياسات الاقتصادية واتجاهاتها المرغوبة .

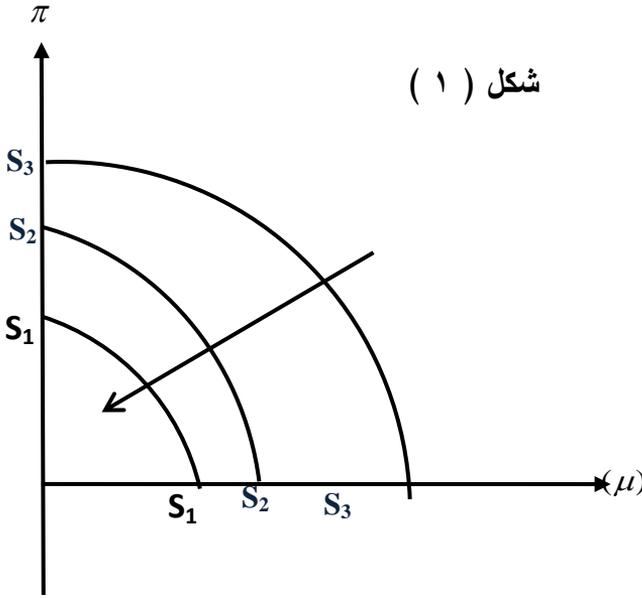
ومن جانب آخر ، فإن ضعف المصادقية بالسياسيين ، قد جعلت بعض الاقتصاديين يدعون إلى عزل السياسة الاقتصادية عن متناول أهواء وأمزجة السياسيين . واقترح بعضهم إدخال تعديلات دستورية تؤكد على اتباع إستراتيجية منهج القواعد الثابتة في اختيار السياسات الاقتصادية . مثل إدخال تعديل دستوري يؤكد على مبدأ توازن الموازنة العامة . ومن شأن تطبيق هذا المبدأ حماية الاقتصاد من انتهازية ونفعية السياسيين أو من عجزهم عن فهم السياسة الاقتصادية .

ج- منحني فيليبس كأداة للسياسة الاقتصادية (P.C as Mechanism for Economic Policy)

تكمن أهمية منحني فيليبس في أنه أصبح أداة إرشادية هامة للسياسة الاقتصادية . فالمقايضة التي أفصح عنها منحني فيليبس تعني بالنسبة لصانعي القرار الاقتصادي ، عملية الاختيار الأمثل أو التوليفة المثلى بين معدل البطالة المقبول ومعدل التضخم المحتمل . وعندها يتعين على أي مجتمع أن يحدد النقطة المثلى في هذا المنحني وبالتالي اختيار السياسات الاقتصادية الملائمة للتأثير على اتجاه الطلب الكلي الذي يحقق المعدل المرغوب لكل من البطالة والتضخم معا .

كان الاقتصادي ساملسون وسولو من أوائل من أسهم في نمذجة منحني فيليبس كأداة للسياسة الاقتصادية . بينما أسهم ليبسي في تطوير هذه الفكرة وتضمين منحني فيليبس تفضيلات المجتمع للمعدلات المرغوبة من البطالة والتضخم. من الواضح أن هذا يتطلب صياغة دالة للرفاه الاجتماعي (*Social Welfare Function*) كدالة هدف تتضمن الاختيار الأمثل من معدلي البطالة والتضخم .

وعلى أية حال ، فإن صياغة دالة الرفاه الاجتماعي تعني وجود عدد من منحنيات الفرصة الاجتماعية أو منحنيات السواء الاجتماعية .



شكل (١)

وتأخذ هذه المنحنيات شكلاً مقعراً باتجاه نقطة الأصل، وكلما اقتربت من هذه النقطة كلما كان ذلك مرغوباً بالنسبة للمجتمع. لأنها تعني مستويات أقل من البطالة والتضخم. أي أن الخسارة الاجتماعية تكون أقل كلما اقتربت هذه المنحنيات من نقطة الأصل، وتكون مرتفعة

كلما ابتعدت عن نقطة الأصل شكل (١) (S_1, S_1) ، (S_2, S_2) ، (S_3, S_3) ، حيث (S_1, S_1) أفضل من (S_2, S_2) و (S_2, S_2) أفضل من (S_3, S_3) وبعبارة أخرى يرتفع مستوى الرفاه الاجتماعي كلما اقتربت هذه المنحنيات من نقطة الأصل .

ويمكن تحديد حجم الخسارة الاجتماعية بحجم انحراف المعدلات الفعلية للبطالة والتضخم عن مستوياتها المرغوبة كما سبق أن ذكرنا .

$$\text{أي : } SL = (u - \bar{u}) + (\pi - \bar{\pi})$$

حيث $SL =$ الخسارة الاجتماعية

وإذا نظرنا إلى منحنيات الفرض الاجتماعية من أعلى جهة اليسار، فإنها تعني تفضيل المجتمع لمعدل منخفض للبطالة في ظل قبوله لمعدل مرتفع للتضخم . أما النظر إليها من أسفل جهة اليمين فإنها تعكس تفضيل المجتمع لمعدل منخفض للتضخم مقابل تحمل معدل مرتفع للبطالة .

وأياً كان الأمر، فإن خيارات المجتمع من البطالة والتضخم يمكن صياغتها في

النموذج التالي :

دالة الهدف : تعظيم (دالة الرفاه الاجتماعي) :

$$SL = f(P, u)$$

في ظل قيد دالة منحنى فيليبس : $\pi = u(\mu)$ (-)

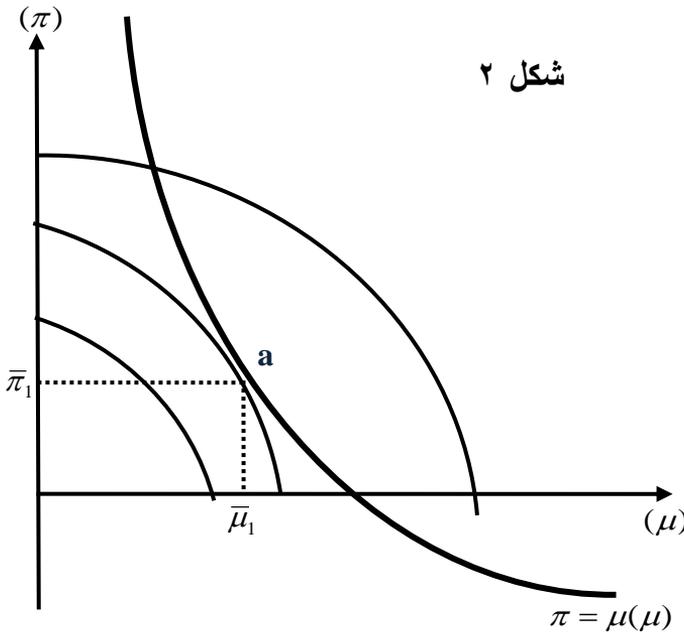
$$\frac{\partial SL}{\partial \bar{P}} \equiv fp < 0$$

$$\frac{\partial SL}{\partial u} \equiv f\mu < 0$$

حيث يزيد مستوى الرفاه الاجتماعي كلما انخفض معدلي البطالة والتضخم فالعلاقة عكسية.

أما ميل منحنى السواء الاجتماعي فهو :

$$\left. \frac{d\bar{P}}{du} \right|_{dSL=0} = - \frac{fu}{fp} < 0$$



شكل ٢

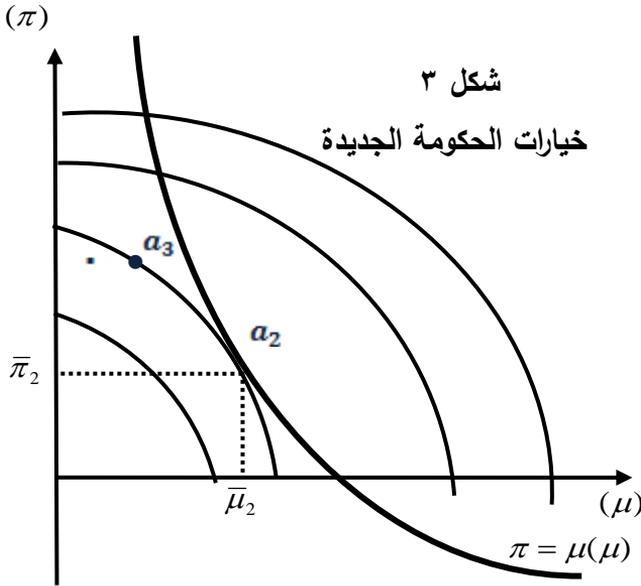
وبإدماج قيد معادلة منحنى فيليبس في شكل (٢) يتحدد الاختيار الأمثل عند نقطة التماس بين منحنى فيليبس ومنحنى الفرصة الاجتماعية عند النقطة (a) في شكل (٢). تبين النقطة (a) تفضيل المجتمع لمعدل منخفض

مرغوب للتضخم عند $(\bar{\pi}_1)$ مقابل تحمل معدل معين مقبول للبطالة نسبيا مرتفع عند $(\bar{\mu}_1)$. أن اختيار النقطة المثلى (a) يتضمن اختيار السياسات الاقتصادية الملائمة لتحقيق هذا الهدف. وللهولة الأولى، فإن هذا يعني أن اتجاه السياسات

الاقتصادية يكون انكماشيا حيث يتم مكافحة التضخم مع الاستعداد لتحمل معدل مرتفع للبطالة.

بيد أن اختيار هذه النقطة المثلى قد لا يكون بالضرورة مدفوعا بأسباب اقتصادية بحتة . فليس بالضرورة أن يكون معدل البطالة ($\bar{\mu}_1$) هو ذلك الذي يتسق مع معدل البطالة في حالة التشغيل الكامل للعمالة والذي يتسق مع مجريات التوازن في سوق العمل . مما يعني أن دوافع صانعي (الحكومة هنا) في هذا الاختيار هي دوافع سياسية . حيث تختار الحكومة معدلا امثلا يعكس تفضيلاتها وخياراتها السياسية ، وليس بالضرورة ذلك المعدل الذي يتسق مع وقائع التوازنات في أسواق العمل .

ولا ريب أن هذا النمط من الاختيار إنما هو اختيار معياري وليس موضوعي . فما تقوم به الحكومة وفقا لهذا السلوك إلا نوعا من ممارسة دورة أعمال سياسية . ففي ظل نظام ديمقراطي يسمح بالتداول السلمي للسلطة وفوز حزب سياسي بالسلطة يغدو متوقعا قيامه بتغيير نقطة الاختيار المثلى السابقة في شكل (٢) . ومن



ثم فإنه سيغير من دالة الرفاه الاجتماعي ونقطة الاختيار لتغدو فعلا عند (a_2) أي أن الحكومة الجديدة قد تفضل معدلا منخفضا للتضخم مع القبول بمعدل مرتفع للبطالة شكل (٣) أو تختار الحكومة نقطة مثلى عند (a_3) حيث تفضل هنا معدل أقل للبطالة مقابل القبول بمعدل مرتفع للتضخم .

وأيا كان الأمر ، فإن هناك مشكلة واضحة يثيرها هذا النموذج تتمثل في تحديد المعدل الأمثل للبطالة الذي يتسق مع حالة التشغيل الكامل للعمالة . وقد ظل هذا الأمر محل جدل آن في الأروقة الأكاديمية أو آن في الأروقة السياسية للحكومات الديمقراطية . حيث ظل الجدل قائماً حول مستوى المقايضة المرغوبة للمجتمع ومن أبرز الأمثلة التطبيقية على هذا الجدل هو ما أشار إليه الاقتصادي آرثر أوكن الذي شغل رئيساً للمجلس الاقتصادي الأمريكي في فترة الرئيس جونسون . فقد رأى أن معدل بطالة يبلغ ٤٪ يكون مقبولاً في ظل زيادة التضخم بنسبة ٢٪ . أما ساملسون وسولو فقد اقترحا نسبة تضخم مقبولة تتراوح بين ٤٪ - ٥٪ إذا كان معدل البطالة هو ٣٪ من قوة العمل في الاقتصاد الأمريكي .

الجدل حول أهمية منحى فيليبس في السياسة الاقتصادية

ظلت الشهرة العلمية لمنحنى فيليبس قائمة لنحو عقد من الزمان (١٩٥٩ - ١٩٦٩) إن على الصعيد النظري أو الصعيد التطبيقي كأداة من أدوات التحليل الاقتصادي وصنع السياسات الاقتصادية أو كنظرية لتحديد الأجور والأسعار وهي شهرة جعلت من منحى فيليبس أكثر الأعمال الاقتصادية الكلية تأثيراً على امتداد ربع قرن كامل وفقاً لوصف جيمس توبن .

ومع بداية عقد السبعينات من القرن الماضي بدأ أن هذه الشهرة والمصداقية تخبو وتتضاءل فقد حامت الشكوك حول مدى مصداقية المقايضة بين البطالة والتضخم التي أفصح عنها منحى فيليبس وبالتالي حول مدى استقرار هذه العلاقة في الأجل القصير والطويل، وصولاً إلى إنكار وجود مثل هذه المقايضة حتى في الأجل القصير. مما يجعل هذا المنحنى عديم القيمة أو الفائدة فيما يتعلق بالدلالات الاقتصادية أو السياسات الاقتصادية ، وكان مما سبب هذه الشكوك هو الوقائع الاقتصادية التي جرت منذ بداية عقد التسعينيات فقد لوحظ أن كلا من معدل التضخم والبطالة يتصاعدان معا ، وهي الظاهرة التي عُرفت بالركود التضخمي . أي تعاصر كل من التضخم والبطالة في الاقتصادات الغربية وقتذاك، مما يعني انتفاء المقايضة أو التناوب بينهما . وبعبارة أخرى تغدو العلاقة بينهما هي علاقة طردية في ظل ظاهرة التعاصر وليست علاقة عكسية . ومن جانب آخر ، ظهرت مشكلة

استقرار منحنى فيليبس ، فقد دلت المؤشرات الفعلية لتلك الفترة أنه مقابل معدل معين للبطالة يوجد أكثر من معدل للتضخم . مما يشير إلى عدم استقرار المنحنى ومن ثم احتمال انتقاله إلى أعلى . وقد كشفت مشكلة عدم استقرار المنحنى أهمية إدماج عنصر التوقعات السعرية في معادلة منحنى فيليبس . وبطبيعة الحال ، فإن تعاصر التضخم والبطالة وعدم استقرار منحنى فيليبس قد أظهر عوار منحنى فيليبس ومقولته بالمقايضة . وبالتالي أفقد هذا المنحنى أهميته النظرية والتطبيقية كأداة من أدوات صنع السياسات الاقتصادية .

مشكلات السياسة الاقتصادية

إن غاية السياسات الاقتصادية هو التأثير المرغوب في مسار الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في التوقيت المناسب . وكذلك التأثير في توقعات الفاعلين الاقتصاديين للمستقبل . لكن السياسات الاقتصادية لا تعمل دائما في محيط ملائم ، بل في بيئة معقدة تتسم بعدم اليقين وعدم التأكد ونقص المعلومات وقصور الفهم بمسار المتغيرات الاقتصادية . مما يصعب التوقع الصحيح بالصدمات الاقتصادية والتقلبات في النشاط الاقتصادي بل يجعلها مفاجئة في كثير من الحالات . لذلك، فإن عملية صنع القرار الاقتصادي ليست سهلة ولكنها عملية مركبة تتطلب إدراك واع للمحددات الأساسية لنجاح السياسة الاقتصادية . ومن هذه المحددات إدراك مستوى حجم تأثير السياسة وتوقيتها المناسب ودرجة تأثيرها في تغيير توقعات الأفراد للمستقبل أي أن تصميم السياسات الاقتصادية يتضمن إدراك القيود المختلفة التي تكتنف عملية صنع القرار . وأيا كان الأمر، فإن الاقتصاديين يدركون أن للسياسة الاقتصادية حدود وقيود ترد عليها ، دون أن يعني ذلك التخلي عن صنع السياسة الاقتصادية أو تجنبها كليا . لأنه لا يمكن لأي اقتصاد أن يمضي بدون سياسات اقتصادية من شأنها التأثير في المسار الاقتصادي إلى الاتجاه المرغوب في حدها الأقصى ، أو تجنب بعض المخاطر العامة في حدها الأدنى .

وفيما يلي نناقش جوانب مختلفة من مشكلات السياسة الاقتصادية وقيودها .

أولا : مشكلة الفجوة الزمنية في السياسة الاقتصادية

(Policy Lag)

يدرك الاقتصاديون وجود فترات إبطاء (Lag) مرتبطة بمرحلة تصميم السياسة الاقتصادية ومرحلة تنفيذها وعند تقييم أثارها ومستوى انجازها ، فالقرار الاقتصادي لا يصنع حالا ، وتنفيذه يتطلب فترة زمنية معينة . كما أن قياس أثره في تحقيق الأهداف يتطلب كذلك فترة زمنية أخرى .

يتفق الاقتصاديون أن هناك ثلاث فجوات زمنية تتوزع على فترتي إبطاء رئيسيتين هما :

- فترة الإبطاء الداخلية .
- فترة الإبطاء الخارجية .

أ- ترتبط فترة الإبطاء الداخلية بالفترة اللازمة لاتخاذ إجراءات السياسة الاقتصادية ، أما فترة الإبطاء الخارجية ، فإنها تتعلق بالوقت الذي يظهر فيها أثر تطبيق السياسات على أداء الاقتصاد الكلي .

تتضمن فترة الإبطاء الداخلية فجوتين هما فجوة التعرف (أو فجوة الإدراك) (Recognition Lag) وفجوة القرار (Implementation Lag) .

تعرف فجوة الإدراك بأنها الفترة التي تقع بين وقت حدوث الصدمة الاقتصادية والوقت الذي يدرك عنده صناع السياسة أهمية اتخاذ قرار بمواجهة الصدمة فإذا كانت الصدمة متوقعة والسياسة الاقتصادية اللازمة لمواجهة الصدمة متوقعة ، فإن فترة الإبطاء هذه تعد سلبية .

وكمثال على هذه الحالة : صدمة التقلبات الموسمية (كالأعياد ونحوه) حيث يتوقع أن الطلب على النقود يكون مرتفعا في هذه المواسم ، وبالتالي فإن البنك المركزي وبصورة مسبقة قد قرر زيادة عرض النقود لمواجهة الصدمة المتوقعة . وإذا لم تكن الصدمة وسياسة مواجهتها محددة مسبقا فإن فترة الإبطاء تكون إيجابية .

ويختلف الاقتصاديون في تحديد فترة الإبطاء في هذه الحالة ، فبعضهم يحددها بخمسة أشهر وهي الفترة الواقعة بين حدوث الصدمة وإدراك أهمية عمل شيء إزائها . وبصورة عامة ، فإن الفترة تكون أقصر عندما تكون السياسة المطلوب تنفيذها سياسة

توسعية . أما إذا كانت السياسة تقيدية فإن الفترة تكون أطول . ومن المتوقع أن فجوة الإدراك واحدة في كل من السياسات المالية والنقدية .

من جانب آخر ، تحدد فجوة القرار (*Decision and Action Lag*) بأنها الفترة الواقعة بين إدراك الحاجة لاتخاذ قرار وتنفيذ القرار وتختلف هذه الفترة باختلاف نوع السياسة الاقتصادية . وفي حالة السياسة النقدية ، تكون فترة اتخاذ القرار وفترة تنفيذه أسرع وغالبا ، فإن فترة تنفيذ القرار تساوي صفر أي أنه يتم التنفيذ حالا وبدون إبطاء .

أما في حالة السياسة المالية ، فإن فجوة القرار تكون بطيئة بسبب دور المؤسسات التشريعية التي يتعين الحصول على موافقتها .

ويرى بعض الاقتصاديين أن فجوة القرار في سياسات الاستقرار التلقائي تساوي أيضا صفرًا ، حيث تتضمن أدوات الاستقرار التلقائي ضرائب الدخل وتعويضات البطالة .

فضرائب الدخل تعمل على استقرار الاقتصاد الكلي من خلال تخفيض تأثير المضاعف لأية صدمة في الطلب الكلي . وفي حالة تعويضات البطالة تؤدي البطالة إلى تخفيض الإنفاق الاستهلاكي مما يخفض تأثير مضاعف الإنفاق الكلي ، بيد أن التأثير يغدو محدودا عند إعطاء العاطلين تعويضات .

ب- تتسم فترة الإبطاء الخارجية (*Outside Lag*) بأن أثر تنفيذ السياسة يظل ممتدا لفترة طويلة وقد يكون هناك تأثير سريع للسياسة الجديدة المنفذة ، لكن أثارها الأخرى لا تظهر إلا بعد فترة متأخرة . وبصورة أساسية فإن تحليل أثر تنفيذ السياسة يعتمد على مضاعف السياسات الحركية (الديناميكية) .

دعنا نوضح فجوة الإبطاء الخارجية من خلال المثال الآتي : لنفرض أن صدمة طلب كلي حدثت ونجم عنها بطالة ، إن الإجراء السريع مثلا هو تنفيذ سياسة نقدية توسعية . فمثلا زيادة كبيرة في عرض النقود من شأنها أن تؤثر بدرجة ملحوظة على الدخل (الناتج) ولكنها ستؤدي إلى إلهاب التضخم . لاحظ أن أثر السياسة ممتد ويأخذ فترة طويلة لأن أثر السياسة النقدية التوسعية لا يعمل مباشرة على الدخل . فزيادة عرض النقود يسبب انخفاض سعر الفائدة الذي يؤثر على زيادة الاستثمار

وهذا يتطلب فترة إبطاء - كذلك يؤثر على زيادة الإنفاق الاستهلاكي (وفيها فترة إبطاء أيضا) وفي الأخير ينتهي الأمر إلى زيادة الطلب الكلي الذي يحفز على زيادة الدخل .

ومن جهة أخرى لاحظ بعض الاقتصاديين أن أثر السياسة المالية يكون سريعا على الطلب الكلي والدخل مقارنة بأثر السياسة النقدية ، أي أن السياسة المالية لها فترة إبطاء خارجية أسرع بينما لها فترة إبطاء داخلية أطول . وبالتالي لن تكون فعالة بما فيه الكفاية لتحقيق الاستقرار وإن كانت الحاجة لاستخدامها بشكل غير منتظم يعد ضروريا لتحقيق الاستقرار.

ثانيا : مشكلة التوقعات والتغذية التبادلية الراجعة

تعتمد فعالية السياسة الاقتصادية على قدرة صانعي القرار على خلق التوقعات المواتية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرغوبة . فخلق التوقعات عملية مزدوجة بين صانعي القرار من جهة والأفراد من جهة أخرى . فمن الجانب الحكومي يتطلب الأمر تفاعلهم واستجابتهم لتوقعات الأفراد ، ومن ثم تحديد كيف تؤثر الحكومة في مسار توقعات الأفراد . هناك أذن ردود أفعال متوقعة على السياسة الاقتصادية وتحديد طبيعتها واتجاهاتها بشكل قيديا على فعالية السياسة الاقتصادية . وتكمن أهمية هذا البعد في أن صانعي السياسة لا يعرفون بالدقة قيم ومعاملات مضاعفات السياسات الاقتصادية . كما أنهم لا يستطيعون بدقة تحديد ردود أفعال الوحدات الاقتصادية لهذه السياسات .

يستخدم الاقتصاديون وصناع القرار النماذج القياسية في تحديد اتجاه السياسات المطلوب تنفيذها . لكن هؤلاء لا يعرفون بالدقة النماذج القياسية الأكثر تعبيرا عن الواقع ومجريات الأحداث الاقتصادية . لأنهم وبصورة نسبية لا يعرفون ما هي توقعات الوحدات الاقتصادية (المنتجين والمستهلكين) . ويترتب على خطأ الحكومة في التقدير الصحيح لردود أفعال الفاعلين الاقتصاديين أمرين لهما دلالة كبيرة هما :

- فقدان السياسة الاقتصادية لفاعليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .
- تغير أسلوب تنفيذ السياسات ، وبالتالي تغير اتجاه التأثير على توقعات الأفراد .

دعنا نوضح إشكالية التوقعات وردود الأفعال على السياسات الاقتصادية من خلال المثال الآتي:

لنفترض أن الحكومة تخطط لتخفيض الضرائب خلال العام ٢٠١٢ لفترة مؤقتة بغية تحفيز الاقتصاد الكلي في فترة محدودة . هنا يعتمد حجم تخفيض الضرائب على معرفة ردود أفعال الفاعلين الاقتصاديين لتخفيض مؤقت في الضرائب . أحد الردود المتوقعة هو لا تأثير طويل المدى على الدخل طالما أن التخفيض مؤقت وبالتالي لا تأثير على الإنفاق .

وهذا يعني أن فعالية السياسة في هذه الفترة الحالية تعتمد على تخفيض أكبر (وليس أصغر) في الضرائب طالما كان مؤقتا .

ولكن ماذا لو كانت ردود الأفعال تخالف فعل الحكومة وأصبح المستهلكون يعتقدون بأن تخفيض الضرائب ذات أمد طويل (ليس مؤقتا) وان زيادة الضرائب بعد ذلك سيكون صعبا على الحكومة . في هذه الحالة من المتوقع ارتفاع الميل الحدي للإنفاق أو أنه سيكون كبيراً . وبالتالي فإن تخفيض أقل في معدل الضرائب سيكون له فعالية أكبر في تحفيز الطلب الكلي. لاحظ هنا أن خطأ الحكومة في التقدير الصحيح لردود أفعال الفاعلين الاقتصاديين يضعف من فعالية السياسة الاقتصادية ويجعلها مصدر لعدم الاستقرار الاقتصادي بدلا من تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

دعنا نضرب مثلا آخر ، يتعلق بلجوء الحكومة إلى تغيير أسلوب تنفيذ السياسات بغية التأثير على توقعات الأفراد والحفاظ على مصداقية السياسات .

لنفترض أن الحكومة تعودت على تخفيض الضرائب في فترات الركود الاقتصادي إلا أن الحكومة قد تخلت عن هذا الأسلوب (السياسة) لأنه أصبح متوقعا من الفاعلين الاقتصاديين . ماذا سيكون رد فعل المستهلكين في هذه الحالة ؟ . المتوقع هو انخفاض إضافي في الطلب الكلي بسبب إدراك المستهلكين أن تخفيض الضرائب لن يقع في هذه الفترة . هذا المثال يبين أن تغيير أسلوب تنفيذ السياسات له تأثير على تشكيل توقعات الأفراد .

ولكن ما هو أثر مصداقية السياسات في مثل تلك الحالات ؟ . دعنا نقدم مثلا أكثر دلالة على أثر المصداقية . لنفترض أن السلطات النقدية (البنك المركزي)

تعهد باستقرار التضخم وأنه سيكيف عرض النقود بما يتسق وهذا الهدف المعلن ، إذا تمسكت السلطات بمصداقيتها ، فإن الفاعلين الاقتصاديين لن يشكوا توقعاتهم للنمو النقدي والتضخم طبقا للسلوك الماضي للتضخم.

لكن المشكلة هنا أن درجة مستوى ثقة الفاعلين الاقتصاديين بالسياسات الحكومية ليست كاملة، ولزيادة درجة المصداقية يتعين على السلطات النقدية في هذه الحالة الالتزام بالسياسات المعلنة لفترة طويلة كي تكتسب مصداقية كاملة . بيد أن اكتساب المصداقية لا يمر بدون ثمن . فإذا لم يثق الأفراد بالالتزام بالبنك المركزي بجعل التضخم منخفضا ، فإن النتيجة هي أن التضخم المتوقع يكون أعلى من معدل التضخم الفعلي ، وبالتالي يظهر الركود الاقتصادي (وهذا هو الثمن) طبقا لمنحنى فيليبس .

ومرة أخرى فإن هذا يبين أن اكتساب المصداقية يتطلب مرور فترة طويلة كي يثق الأفراد وتصبح هذه السياسة مفهومة بالنسبة للأفراد .

ثالثا : السياسة الاقتصادية والمسار المتغير للصدمات الاقتصادية

لا تأخذ الصدمات الاقتصادية سلوكا واحدا أو مشابها ، بل متغيرا ، فالصدمة قد تكون مؤقتة أو دائمة . وفي كل حالات سلوك الصدمة فإن هذا يعكس مدى التعقيد والصعوبات التي تواجه صناعات السياسة الاقتصادية . لأن ذلك يضيف مزيدا من عدم اليقين وعدم التأكد على البيئة المحيطة بالسياسة الاقتصادية . وما لم تكن السياسة متنسقة مع طبيعة الحالة أو الصدمة الاقتصادية . فإنها تفقد فعاليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي . وتصبح بذاتها مصدرا لعدم الاستقرار .

دعنا نناقش مثلا على هذه المشكلة التي ترد على عملية صنع السياسة الاقتصادية الملائمة . لنفترض أن الاقتصاد الكلي يعمل حاليا في ظل التشغيل الكامل للموارد ($Y = \bar{Y}$) . وأن هناك صدمة في جانب الطلب الكلي من شأنها أن تخفض توازن الدخل (\bar{Y}) . لا توجد مؤشرات تحذيرية مسبقة لحدوث الصدمة وبالتالي ، لا توجد سياسات وقائية استباقية لمواجهة صدمة الطلب الكلي .

إن المشكلة التي تواجه صانعي القرار الآن هو تحديد الإستراتيجية الملائمة لمواجهة هذه الصدمة . إن هذا يتوقف على طبيعة الصدمة وما إذا كانت مؤقتة أو دائمة . لنفترض أنها مؤقتة بسبب انخفاض الإنفاق الاستهلاكي مرة واحدة . وحيث

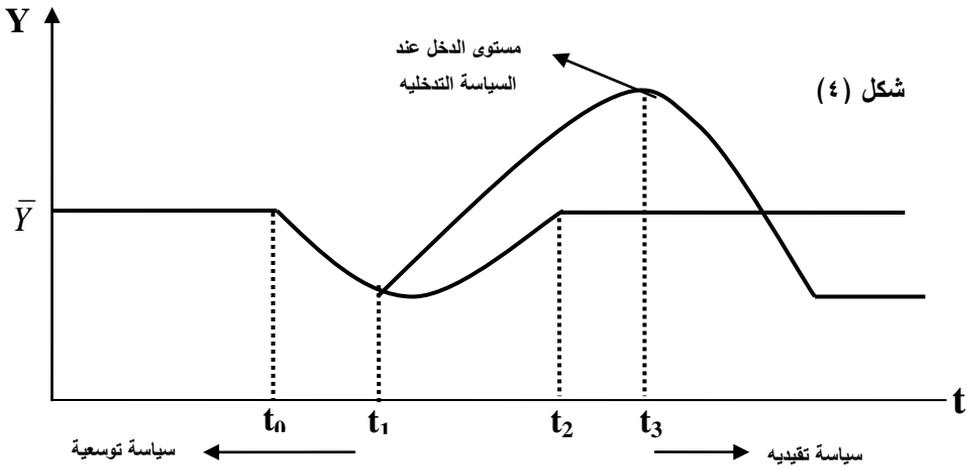
أنها مؤقتة ، فمن المتوقع عودة الإنفاق الاستهلاكي إلى وضعة السابق قبل الصدمة بعد فترة قصيرة . في هذه الحالة ، فإن الخيار المناسب هو إتباع إستراتيجية " اللامبالاة " (*Passive Policy*) لكن نجاح هذه الإستراتيجية مرتبط بقناعة رجال الأعمال بأن الصدمة مؤقتة وليست دائمة . وإذا كان الأمر كذلك ، فإن المنتجين سيعالجون الصدمة من خلال سياسة الإنتاج وتغيير المخزون وليس من خلال إجراء تعديلات في الطاقة الإنتاجية . وعندئذ يقتصر أثر الصدمة على الدخل في الفترة الحالية فقط دون أن يكون لها تأثير يُعتد به في المدى البعيد .

ولكن ماذا سيكون الحال ، لو تم إتباع إستراتيجية نشطة تدخلية من هذه الحالة من المتوقع أن أثرها يأخذ وقتاً طويلاً ، وليس هناك ما يضمن استعادة التوازن المرغوب . بل قد تسبب هذه الإستراتيجية انحراف التوازن الاقتصادي إلى مسار آخر ، بعيداً عن المستوى المرغوب .

وخلاصة الأمر ، عندما تكون الصدمة مؤقتة دون أن يكون لها تأثير طويل المدى وتوجد فترة إبطاء لتأثير السياسة عند استخدامها ، فإن الاستراتيجية المفضلة هو : لا تعمل شيئاً (*Passive Policy*) .

دعنا نوضح بيانياً السياسة الملائمة في حالة الصدمة المؤقتة وفقاً لتحليل الاقتصادي (دورن بوش وفلتشر) (*Dornpusch*) .

السياسة الملائمة في حالة الصدمة المؤقتة



• عند (t_0) صدمة الطلب تخفض توازن الدخل ، وبدون سياسة اقتصادية نشطة فإن الدخل ينخفض لفترة وجيزة ثم يعود إلى وضعة السابق في الفترة (t_2) .

• إذا تم تنفيذ سياسة نشطة (توسعية) في الفترة (t_1) مع وجود فترة إبطاء في التأثير ، فإنه بعد ذلك يأخذ الدخل في التصاعد بوتيرة أسرع . ولكن بسبب الخطاء في حجم الجرعة التنشيطية أو التوقيت المناسب ، يقفز الدخل فوق (\bar{Y}) في الفترة (t_3) ويظل عند هذا المستوى لفترة . وعندئذ يكون رد فعل السياسة هو استخدام سياسات تقيديه ، مما يؤدي بعد فترة إلى انخفاض الدخل باتجاه (\bar{Y}) وقد يستمر الانخفاض إلى ما دون (\bar{Y}) (أنظر الشكل رقم (٤)) .

لاحظ أن التحليل السلب بين أن تطبيق سياسة اقتصادية تدخلية أو نشطة قد أحدثت في حقيقة الأمر ، حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي تُعزى إلى مشكلة عدم التأكد وفترة الإبطاء وتحديد نوعية صدمة الطلب الكلي .

ومن الناحية العملية ، فإنه من السهل تحديد نوعية الصدمة وفي أحيان أخرى يكون الأمر صعبا . وفي حالة الإنفاق العسكري ، يمكن تحديد الصدمة بأنها مؤقتة ، وكذلك في حالة ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء . لكن في حالات أخرى يصعب التحديد الدقيق .

في السبعينات ظن الاقتصاديون في الغرب أن صدمة ارتفاع أسعار النفط (عندما قاطعت الدول النفطية تصدير النفط في ١٩٧٣ / ١٩٧٤ م) هي مؤقتة . بيد أن هذه الصدمة استمرت لفترة ١٢ سنة (أنظر Busch 2004) .

ومن جانب آخر ، ما الذي يحدث لو كان صناع القرار يدركون أن أثر الصدمة يستمر لفترة طويلة . بدون سياسات تدخلية ، من المتوقع أن يظل الدخل ما دون (\bar{Y}) لبعض الوقت ، وسيواجه صناع القرار الاقتصادي صعوبة في تحديد فجوة الإبطاء . وهذا ليس إلا مثلا على مدى التعقيد الذي يواجه صناع القرار الاقتصادي .



رابعا : السياسة الاقتصادية النشطة بين منهج المرونة ومنهج القواعد

هناك جدل واسع بين الاقتصاديين حول طبيعة ونجاعه السياسة الاقتصادية التدخلية (*Active Policy*) في مواجهة التقلبات والصدمات الاقتصادية . يتركز هذا الجدل في قضيتين هما :

- هل يتعين حالا على صانعي القرار استخدام السياسات النشطة (التدخلية) وفقا لإستراتيجية " الردع السريع " (*Fine-tune Policy*) . أم أن عليهم مواجهة الصدمات الكبيرة فقط .
- وإذا كان مرغوبا استخدام السياسات التدخلية النشطة ، فهل يتم وفقا لمنهج القواعد الجامدة (*Rule Policy*) . أم وفقا لمنهج المرونة (التقديرية) (*Case-by-case Discretion Policy*) .

لا ريب أن هناك تباين كبير بين المدارس الاقتصادية فيما يتعلق بتلك القضيتين فالمدرسة النقدية والمدرسة الكلاسيكية الحديثة وآخرون يفضلون منهج القواعد الجامدة على منهج المرونة (المنهج التقديري) . ومن أشهر أمثلة منهج القواعد هو تطبيق قاعدة بسيطة لتنظيم عرض النقود التي من شأنها تحقيق الاستقرار . وهذه القاعدة لا تخرج عن تحديد نسبة ثابتة لنمو عرض النقود بصرف النظر عن مستوى هذه النسبة . وطبقا لهذه القاعدة ليس من الضروري أن يستجيب البنك المركزي للحالة المتغيرة التي تسود الاقتصاد الكلي ، إلا إذا كانت الصدمة كبيرة وقوية ، فإنه في هذه الحالة يكون الأنسب استخدام السياسة النشطة .

من جانب آخر ، وفقا لمنهج المرونة ، فإن للسياسة النقدية فعالية أكبر في مواجهة الصدمات الصغيرة مقارنة بالسياسة المالية . والسبب أن فترة الإبطاء الداخلية للسياسة النقدية هي أقصر مقارنة بفترة إبطاء السياسة المالية . وأيا كان الأمر ، فإن الخيار بين منهج القواعد ومنهج المرونة في السياسة الاقتصادية يعتمد على حجم المؤيدين وحجم المعارضين لهذا المنهج أو ذاك . وعلى أيه حال ، فإن الحجج المؤيدة لمنهج معين هي نفسها حجج ضد المنهج الأخر للسياسات الاقتصادية ، لذلك سنركز عرضنا على الحجج المؤيدة لمنهج القواعد مقارنة بمنهج المرونة .



الحجج المؤيدة لمنهج القواعد المعارضة لمنهج المرونة

هناك ثلاث حجج رئيسية تبين لماذا يتفوق منهج القواعد الجامدة على منهج

المرونة وهي :

- حجة المخاطرة الكبيرة .
- التناقض الحركي للسياسات الاقتصادية .
- الاعتبارات السياسية (تحيز السياسيين) .

حجة المخاطر الكبيرة

يُقصد بالمخاطر الكبيرة تلك الناجمة عن المبالغة في ردود فعل صانعي القرار للتقلبات الاقتصادية التي تحدث بصورة غير متوقعة . حيث حجم التدخل يعتمد على تقدير السياسيين للحالة الاقتصادية الذي قد يكون أقل أو أكبر مما ينبغي . إن حجم التدخل قد يكون كبير في ظل منهج المرونة ، مما يسبب عدم الاستقرار الاقتصادي وعندئذ تغدو السياسة الاقتصادية مصدر عدم الاستقرار أو غير مؤثرة أو أن تأثيرها يكون محدودا .

بيد أن مؤيدي منهج القواعد لا ينكرون أهمية السياسات النشطة في مواجهة التقلبات الكبيرة في الاقتصاد الكلي إذا ما نفذت بطريقة كفؤة . كما أنهم يقترحون بديلا عن السياسات النشطة لمواجهة التقلبات الصغيرة في الاقتصاد . فسياسات الاستقرار التلقائية لها فاعلية في مواجهة التقلبات الصغيرة وبدون فجوات داخلية زمنية وبصورة عامة يرجح مؤيدي منهج القواعد ضعف فاعلية منهج المرونة في السياسات ومخاطرها على الاستقرار الاقتصادي إلى جملة من الأسباب أهمها :

- ١ . وجود فترات إبطاء داخلية وخارجية ، يصعب في كثير من الأحيان تقدير فترتها بدقة . فتقدير فترات الإبطاء الداخلي أكثر صعوبة بالنسبة للسياسة المالية وأقل صعوبة بالنسبة للسياسة النقدية . مما يجعل السياسة النشطة مصدرا لعدم للاستقرار .
- ٢ . صعوبة تقدير توقعات مصادر ومؤثرات التقلبات الاقتصادية . فالمتغيرات الاقتصادية الرئيسية تعتبر مصادر للتوقعات ، لكن هناك مشكلة نقص

المعلومات عنها . كما أن النماذج الاقتصادية القياسية تتسم بعدم الكمال والدقة ، مما يجعل نتائجها بعيدة نوعا ما عما يجري في الواقع .
أي أن هناك منطقة واسعة من الجهل بحقائق الوضع الاقتصادي ، مما ينعكس سلبا على مدى دقة وكمال التوقعات بالشروط الاقتصادية اللازمة توفيرها لاتخاذ القرار الاقتصادي المناسب .

٣. يصعب في كثير من الأحيان ، التقدير الدقيق لردود أفعال الفاعلين الاقتصاديين المتأثرين بالسياسات النشطة . وفي أحيان أخرى سيتجاهل صانعي القرار توقعات الأفراد الناجمة عن تأثير هذه السياسات طبقا للاقتصادي لوكاس . ولذلك فإن على صانعي القرار أن يتعلموا كيف تؤثر السياسات النشطة على توقعات الناس وأن يعلموا أن تقييم أثر السياسات النشطة أمر صعب . لكن عليهم أن يدركوا حجم الأذى المسبق الذي يعاني منه الأفراد بسبب السياسات النشطة (*Requisite Humility*) . وأيا كان الأمر ، فإن استخدام السياسة ليس أمرا مستحيلا ، لكن السياسة الطموحة تقترن بمخاطر أكبر ، مما يستلزم الحيطة والحذر فالسياسة نفسها قد تصبح مصدرا لعدم الاستقرار .

٤. من الواضح أن هناك حالة كبيرة من عدم التأكد واليقين من شأنها تشويش البيئة المحيطة بالسياسات الاقتصادية النشطة وفقا لمنهج المرونة . ويتطلب الأمر عندئذ الاحتراس في اختيار المنهج الملائم للسياسة الاقتصادية . إن منهج القواعد يتسق مع مبدأ الاحتراس والحذر في اتخاذ القرار الاقتصادي الملائم . دعنا نسلط الضوء على واحدا من مصادر عدم التأكد وهو : حالة عدم التأكد المرتبطة بقيم مضاعف السياسات الاقتصادية ، فالمضاعفات كما نعرف تقدم مقياسا كميا لأثر السياسات الاقتصادية على الأهداف الاقتصادية المرغوبة . وطبقا لوليام برينارد (*W. Brainerd*) فإن على صانعي القرار أن يكونوا أكثر حذرا واحتراسا في صنع السياسات كلما كانوا أقل تأكدا من حجم وقيمة مضاعف السياسات . وقد عرض دورن بوش نموذج برينارد المتعلق بتحليل حالة عدم التأكد المرتبطة بحجم المضاعف نوضحه كما يلي :

لنفترض أننا نعلم أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد الكلي يتم من خلال المعادلة (١):

$$Y=BM \dots\dots\dots(1)$$

حيث Y = الناتج الفعلي ، B = مضاعف السياسة النقدية ، M = كمية النقود المعروضة . ودع \bar{Y} = الهدف المرغوب للناتج .

وحيث أن تحقيق الهدف المرغوب للناتج أمر غير مؤكد ، دعنا نضع قاعدة (*Rule*) تمكننا من تقييم مدى نجاح السياسة النقدية في تحقيق الهدف المرغوب . إن من شأن هذه القاعدة أن تقدم مقياس لحجم الخسارة الناجمة عن فقدان الهدف المرغوب (\bar{Y}) ، وبمعنى آخر ، من المحتمل أن تكون هناك فجوة بين الناتج الفعلي والناتج المرغوب مقدارها يساوي ($Y - \bar{Y}$) .

دعنا نفترض أن فجوة انحراف الناتج الفعلي عن مستواه المرغوب يمكن توصيفه بدالة تسمى دالة الخسارة الكلية :

$$\zeta = \frac{1}{2} (y - \bar{y})^2 \dots\dots\dots(2)$$

لاحظ أنها دالة الخسارة (٢) تعني عقاب أكبر كلما كان الانحراف عن الهدف المرغوب أكبر في (٢) . وبإدخال المعادلة (١) في المعادلة (٢) نحصل على دالة الخسارة الكلية بالصيغة الآتية :

$$\zeta = \frac{1}{2} (BM - \bar{y})^2 \dots\dots\dots(3)$$

ويأخذ التفاضل الجزئي للمعادلة (٣) بالنسبة لكمية النقود (M) نحصل على دالة الخسارة الحدية الآتية :

$$ML(M) \equiv \frac{\partial \zeta}{\partial M} = (BM - \bar{y}).B \dots\dots\dots(4)$$

تبين المعادلة (٤) حجم التغير في دالة الخسارة الكلية الناجمة عن تغير معين في أحد أدوات السياسة النقدية (M) .

وبغية التوصل إلى أقل خسارة ، يمكننا مساواة معادلة الخسارة الحدية (٤) بالصفر أو :

$$ML(M) = 0 = (BM - \bar{y}).B \dots\dots\dots(5)$$

ومن (٥) نحصل على :

$$B^2M = B\bar{Y}$$

$$M = \frac{\bar{Y}}{B} \dots \dots \dots (6)$$

ومنها نحصل على :

إن معادلة (٦) تبين الاختيار الأمثل للسياسة في ظل عدم التأكد من قيم (B) .
أفترض أننا نعرف تماما حجم المضاعف وأنه يساوي $B = \bar{B} = 1$ (حالة التأكد التام) .
ومن ثم فإن المعادلة (٦) تصبح :

$$M = \frac{\bar{Y}}{B} \dots \dots \dots (7)$$

معادلة (٧) تبين الاختيار الأمثل للسياسة في حالة التأكد التام ومنها نحصل
على $M = \bar{Y}$ عندما $\bar{B} = 1$.
مثال : دعنا نفترض أن $3 = \bar{Y}$.

وفي ظل هذه الحالة ، فإن الكتلة النقدية الملائمة هي :

$$M = \frac{5}{1} = 5$$

$$\bar{y} = \bar{B}m = y \quad \text{لاحظ كذلك أن}$$

$$\bar{y} = 1(5) = 5 = y$$

أي أن $Y = 5$ تحقق الهدف المرغوب تماما $(\bar{Y} = 5)$

وبالتالي ، فإن حجم الخسارة كما تحدده المعادلة (٢) يساوي صفر

$$L = \frac{1}{2}(5-5)^2 = 0$$

دعنا الآن نفترض حالة عدم التأكد في حجم المضاعف (B) ، وأن قيمته تتراوح بين (0.5) أو (1,5) باحتمال 50% لأية قيمة للمضاعف إذا أتبعنا سياسة تعادل التأكد (Certainty- Equivalence Policy) ووضعنا $M = 5$ ، $B = 0.5$ ، فإننا في هذه الحالة نحدد الهدف المرغوب بأقل مما ينبغي (Target – Under Shooting) .
أما إذا وضعنا $B = 1,5$ ، فإننا نحدد الهدف المرغوب بأكبر مما ينبغي (Target – Over Shooting) .

وهنا يتبلور تساؤل الخيار المناسب للسياسة المثلى : هل نحدد الهدف المرغوب بأقل أو بأكثر مما ينبغي ؟

من الواضح أن التحديد بأقل مما ينبغي يكون أفضل قليلا لأن القيمة المنخفضة للمضاعف (B) تعني أن الأثر الحدي للسياسة (الخسارة الحدية للسياسة) يكون في حده الأدنى . بيد أن هناك خيار ثالث للسياسة المثلى يعتمد على الاستفادة من الأوزان .

الخيار الأمثل للسياسة :

إن الاختيار الأمثل للسياسة النقدية الذي يحقق أدنى خسارة في انحراف الهدف الفعلي (Y) عن مستواه المرغوب (\bar{Y}) يتحقق بإدماج فرص (احتمالات) قيم المضاعف في معادلة الخسارة الحدية للسياسة (معادلة هـ) . أي ترجيح المعادلة (هـ) باحتمالات تحقق قيم (B) .

$$ML(M) = 0.5[(0.5M - \bar{Y})(0.5)] + 0.5[(1.5m - \bar{y})(1.5)] \text{ أو}$$

$$M = \bar{Y} / 1.25 \dots\dots\dots (8)$$

ومنها نحصل على : (8) فإن $M = 5 / 1.25 = 4$ بدلا عن (5) في الحالة السابقة .

إن كمية النقود = 4 تعني أن صناع القرار أصبحوا أكثر احتراسا وتحفظا مما كان عليه الحال في حالة سياسة تعادل التكافؤ .

وأياً كان الأمر، فإن هذا النموذج يؤكد أن حالة عدم اليقين هي حجة لصالح منهج القواعد حيث يتسق هذا المنهج مع مبدأ الحيطة والحذر خاصة عندما يفتقد السياسيون التقدير الدقيق لقيم مضاعف السياسات .

لذلك يقايض مؤيدي منهج القواعد مبدأ التأكد بمبدأ المرونة في السياسات فالقواعد تضمن عدم وقوع أخطاء كبيرة يترتب عليها خسارة كبيرة للاقتصاد الكلي وهذا على عكس مؤيدي السياسات النشطة الذين يقايضون المرونة في السياسات بمبدأ التأكد .



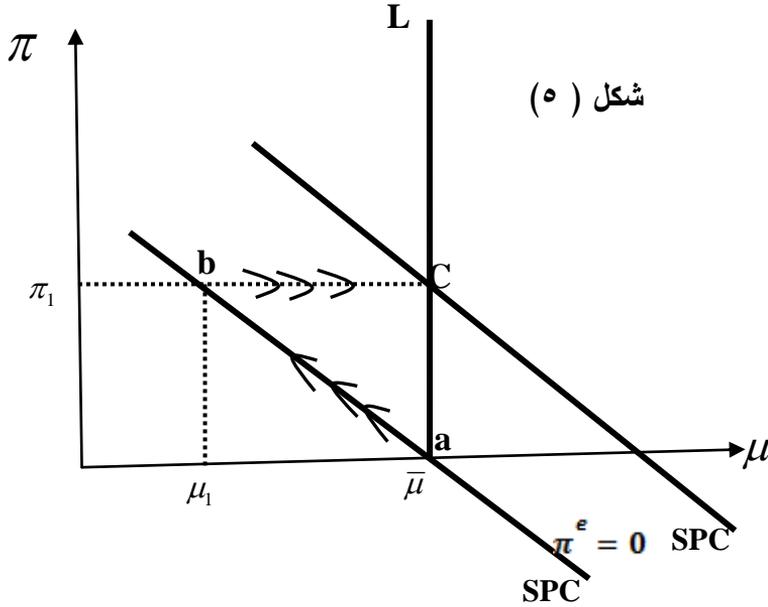
خامساً: التناقض الحركي للسياسات الاقتصادية (Time Inconsistency)

تتسم السياسات الاقتصادية عبر الزمن بالتناقض وعدم الاتساق وخاصة في ظل منهج المرونة. يُعرَّف عدم الاتساق الزمني للسياسات (أو التناقض الحركي للسياسات) بأنه ميل صانعي القرار للانحراف عن السياسة المعلنة التي التزموا بتطبيقها، وكان القطاع قد تفاعل معها وقت إعلانها. إن ظاهرة التناقض الحركي للسياسات تمثل مشكلة مرتبطة بمنهج المرونة وبالتالي فإنها حجة لصالح منهج القواعد. يعتمد تحليل هذه الظاهرة على فكرة التناوب في الأجل القصير بين التضخم والبطالة التي أفصح عنها منحني فيليبس وعلى غياب هذه العلاقة في الأجل الطويل.

وبناء على ذلك، يتسم الوضع الأمثل للاقتصاد في الأجل الطويل بالتوظيف الكامل للموارد وبمعدل صفري للتضخم أو على الأقل معدل منخفض للتضخم. إلا أن صانعي القرار قد يتخلوا عن مصداقيتهم بالتمسك بحالة التشغيل الكامل والمعدل الصفري للتضخم. ومن ثم يلجأون إلى خيار معدل أقل للبطالة في ظل معدل مرتفع نسبياً للتضخم. وبهذا الخيار يبدو جلياً فجوة المصدقية التي تعكس الفرق بين السياسة المعلنة والسياسة المنفذة فعلياً وهذه الفجوة يطلق عليها ظاهرة التناقض الحركي للسياسة الاقتصادية. أو فجوة مصداقية السياسة عبر الزمن. بيانياً يوضح الشكل رقم (هـ) ظاهرة التناقض الزمني للسياسات.

لنفترض أولاً أن السياسة المعلنة هي معدل صفري للتضخم (0%). ومن ثم فإن التضخم المتوقع $\theta = (\pi^e)$ وبالتالي فإن حالة الاقتصاد تقع على منحني فيليبس للأجل القصير (SPC).

لكن صانعي القرار سيختارون سياسة أخرى مثل تخفيض معدل البطالة مع القبول بمعدل مرتفع للتضخم. لاحظ أن هذه السياسة تتناقض مع السياسة المعلنة.



لاحظ أنه عند (a) يكون معدل التضخم = صفر، ومعدل البطالة عند مستواها الطبيعي $(\bar{\mu})$ (حالة التشغيل الكامل للموارد). وهي النقطة التي يفضلها كل الفاعلين الاقتصاديين لأنها النقطة التي تعكس السياسة المعلنة لصانعي القرار وتوقع الأفراد بمعدل تضخم صفري. وبالتالي فإن الاقتصاد الكلي يقع على (SPC_1) المفضل.

لاحظ أنه عند (a) أيضا هناك رغبة للفاعلين الاقتصاديين في تخفيض معدل البطالة عن مستواه الطبيعي مع القبول بمعدل مرتفع نسبيا للتضخم. وهذا يحفز صانعي القرار على نقل حالة الاقتصاد الكلي إلى النقطة (b) .

عند النقطة (b) التضخم مرتفع بما فيه الكفاية الذي يحقق التساوي بين الخسارة الحدية من تضخم مرتفع (π_1) والمنافع الحدية من معدل منخفض للبطالة (μ_1) .

لكن التضخم عند النقطة (b) أكبر من المتوقع $(\pi_1 > \pi^e)$ ، مما يزيد من توقعات صانعي القرار بتضخم مرتفع. إن توقع ارتفاع التضخم سينقل منحنى فيليبس إلى أعلى (SPC_2) مستواه التوازني الجديد عند النقطة (C) في النهاية، لاحظ أنه عند النقطة (C) الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل ولكن في ظل معدل مرتفع للتضخم.

وبالتالي لا توجد رغبة لصانعي القرار عند (C) لزيادة التضخم من أجل تخفيض آخر للبطالة لأن الخسارة الحدية من معدل مرتفع للتضخم أضحت كبيرة بما فيه الكفاية .

وبالمقارنة بين (a) و (C) ، فإن كل الفاعلين الاقتصاديين يفضلون حالة الاقتصاد عند (a) بالرغم من حدوث توازن للاقتصاد عند (C) في ظل تضخم مرتفع . فإذا أعلن صانعي القرار العودة إلى هدف المعدل الصفري للتضخم عند (a) ، فإن هذا الوعد لن يكون ذات مصداقية لأن العودة إلى (a) ستحفز الفاعلين الاقتصاديين مرة أخرى للتحرك نحو النقطة (b) وفي هذه الحالة ، قد يكون مفضلاً بالنسبة للسياسيين الحفاظ على وعودهم عند (a) ومرة أخرى لو تم هذا الأمر فإنه سيخلق حافزاً لكل الفاعلين للتحايل وعدم التمسك بهذا الوضع وفقاً لدور نبوش .

ولكن كيف يتم تفادي ظاهرة التناقض الحركي للسياسات الاقتصادية أو التقليل منها ؟

يقترح بعض الاقتصاديين بعض الوسائل والإجراءات لتفادي عدم مصداقية السياسات التي تعكس التحيز نحو تضخم مرتفع منها :

- ١ . إدراك أهمية الحفاظ على سمعة ومصداقية صانعي القرار وأثرها في تحقيق التناسق الحركي وعدم التناقض رغم الضغوط الخارجية على السياسيين بالتحيز نحو تضخم مرتفع .
- ٢ . تعيين صانعي قرار (محافظ البنك المركزي مثلاً) من ذوي الميول والاهتمام الأكبر بمكافحة التضخم ومن شأن ذلك أن يجعله أكثر قدرة على مقاومة الضغوط التضخمية .
- ٣ . إجراء عقود مالية مع صانعي القرار من شأنها أن تعطي حوافز ومكافآت مالية لمن يحافظ على تضخم منخفض .
- ٤ . والأكثر أهمية من كل ذلك هو ؛ الالتزام بمنهج القواعد التي تسمح بتطبيق قاعدة تضخم منخفض . ومن شأن هذا المنهج أن يمنع ويحد من ميل السياسيين في خلق ظاهرة التناقض الحركي للسياسات التي تنجم من استخدام هؤلاء لمنهج المرونة في السياسات الاقتصادية .

وعلى أية حال ، فإن بعض الاقتصاديين يرى أنه في ظل النظام الديمقراطي فإنه يوجد ضغط باتجاه معدل بطالة أقل في ظل معدل مرتفع للتضخم . وبالتالي فإن مشكلة التناقض الحركي تظل قائمة .

نموذج التناقض الحركي للسياسات الاقتصادية

(نموذج كيد لاندربريسكوت)

دعنا بداية نستعيد معادلة فيليبس المعضدة بالتوقعات

$$\pi = \pi^e - \alpha(\mu - \bar{\mu}) \dots \dots \dots (1)$$

تفيد المعادلة (١) أن التضخم يكون مرتفعا إذا كان $\mu < \bar{\mu}$ ومنخفضا إذا كان $\mu > \bar{\mu}$. لاحظ أن كل الفاعلين الاقتصاديين يرغبون بمعدل منخفض للبطالة ومعدل صفري للتضخم.

كما يمكن إعادة صياغة (١) لتصبح كما يلي :

$$\mu = \bar{\mu} - a(\pi - \pi^e) \dots \dots \dots (2)$$

$$\frac{1}{\alpha} = a$$

تفيد المعادلة (٢) أن معدل البطالة يكون منخفضا عندما $(\pi > \pi^e)$ ومرتفعا عند $(\pi < \pi^e)$. دعنا نفترض أن البنك المركزي قد اختار معدل التضخم ليكون الهدف الرئيس للسياسة النقدية. لاحظ أنه في الواقع العملي ، فإن البنك المركزي يختار التحكم بمعدل التضخم بصورة غير مباشرة من خلال التحكم في عرض النقود (M) .

وبصورة محددة ، يتحكم البنك المركزي يتحكم بمعدل التضخم بصورة كاملة حيث يفضل معدل منخفض لكل من البطالة والتضخم (غالبا معدل منخفض للبطالة ومعدل صفري للتضخم) .

لنفترض أن دالة الخسارة لكل من البطالة والتضخم التي يواجهها البنك المركزي هي :

$$L = \mu + \lambda \pi^2 \dots \dots \dots (3)$$

حيث (λ) معلمة تقيس مستوى كراهية البنك المركزي للتضخم مقارنة بالبطالة حيث يكون هدف البنك المركزي تدنيه هذه الخسارة. يتعين الآن أن نقارن دور السياسة النقدية في ظل منحج القواعد ومنهج المرونة .

السياسة طبقاً لمنهج القواعد :

طلقاً للقاعدة الثابتة ، فإن البنك المركزي يلتزم بالحفاظ على معدل معين (محدد) للتضخم وإذا اقتنع القطاع الخاص بالتزام البنك المركزي بهذه القاعدة الثابتة ، فإن معدل التضخم المتوقع هو نفسه المعدل الذي تعهد البنك المركزي بتحقيقه ، أي أن $\pi = \pi^e$. وبالتالي فإن معدل البطالة هو المعدل الطبيعي $\mu = \bar{\mu}$ وفي هذه الحالة فإن السياسة أو القاعدة المثلى تقتضي أن يحقق البنك المركزي معدل صفري للتضخم ، طالما أن البطالة عند مستواها الطبيعي بصرف النظر عن مستوى التضخم المحدد بهذه القاعدة . لأنه عندئذ لا توجد أية مصلحة بالتمسك بأي معدل للتضخم بصورة كلية (راجع النقطة a في الشكل هـ) .

السياسة طبقاً لمنهج المرونة :

في ظل منهج المرونة ، يحدد القطاع الخاص التضخم المتوقع (π^e) بينما يختار البنك المركزي معدل التضخم الفعلي (π) أخذاً بعين الاعتبار أن (π^e) متغير محدد مسبقاً وبتحديد الحالة $\pi^e < \pi$ ، يتم تحديد معدل البطالة . إن مستوى التضخم الذي يختاره البنك المركزي كهدف مرغوب يتطلب تدنيه دالة الخسارة في معادلة (٣) وهذا يتم بإدخال معادلة منحنى فيليبس (٢) في دالة الخسارة (٣) لنحصل على :

$$L = \bar{\mu} - a(\pi - \pi^e) + \lambda\pi^2 \dots\dots\dots(4)$$

تبين معادلة (٤) أن خسارة البنك المركزي ترتبط عكسياً بالتضخم غير المتوقع ($\pi - \pi^e$) وطردياً بالتضخم الفعلي (π^2) . وللحصول على معادلة التضخم الذي يختاره البنك المركزي والذي يحقق أدنى خسارة يتم مفاضلة معادلة (٤) جزئياً بالنسبة لـ (π) ومساواة المعادلة الناتجة بالصفر .

$$\frac{\partial L}{\partial \pi} = 0 = -a + 2\lambda\pi \dots\dots\dots(5)$$

$$a = 2\lambda\pi$$

$$\pi = \frac{a}{2\lambda} \dots\dots\dots(6)$$

تفيد معادلة (٦) أن المستوى الأمثل للتضخم الذي يختاره البنك المركزي هو المستوى الذي يحقق المعادلة (٦) بصرف النظر عن أي معدل تضخم متوقع توقعه القطاع الخاص .

وبطبيعة الحال ، فإن القطاع الخاص الذي يعتمد على التوقعات الرشيدة يفهم هدف البنك المركزي . وقيد منحى فيليبس ويفهم أن البنك المركزي سيختار ذلك المستوى للتضخم المحدد في (٦) . وبالتالي فإن :

$$\pi^e = \pi = a/2\lambda \Rightarrow \mu = \bar{\mu}$$

وبمقارنة النتائج في كل من منهج القواعد ومنهج المرونة نجد أن $\mu = \bar{\mu}$ في الحالتين ، ومع ذلك فإنه في ظل منهج المرونة يكون معدل التضخم أكبر من مستواه في حالة منهج القواعد الجامدة . أي أن منهج المرونة هو أسوأ من منهج القواعد بالرغم من تدينه الخسارة في منهج المرونة لكن لو أعلن البنك المركزي تمسكه بمعدل صفري للتضخم في ظل منهج المرونة من أجل تحفيز القطاع الخاص على توقع معدل صفري للتضخم . هذا الإعلان يتم بمصادقية بعد أن حدد القطاع الخاص التضخم المتوقع ، وبالتالي فإن القطاع الخاص يفهم اللعبة التي يديرها البنك المركزي . فهو يدرك أن البنك المركزي لديه حافز للتخلي عن إعلانه بغية تخفيض البطالة وبالتالي لا يثق منذ البداية بإعلان البنك المركزي .

وثمة استنتاج آخر له دلالة ذات أهمية كبيرة على مواصفات من يدير قرار البنك المركزي . فإذا كان البنك المركزي أشد كرهاً للتضخم (قيمة كبيرة) فإن معدل التضخم يكون قريباً من الصفر في ظل منهج المرونة .

لذلك يقترح بعض الاقتصاديين (والمؤلف واحداً منهم) حلاً بديلاً عن فرض سياسة القواعد الثابتة وهو تعيين محافظين للبنوك المركزية من أولئك الذين يهتمون بدرجة كبيرة بمكافحة التضخم أو يكونوا أشد كرهاً للتضخم .

تجيز السياسيين:

١ . يرى بعض الاقتصاديين أن هناك مخاطر من تفويض السياسيين لتصميم السياسات الاقتصادية وفقاً لمنهج المرونة . فمنهج المرونة يمكنهم من تمرير

أهوائهم وأولوياتهم السياسية . فالسياسيون انتهازيون ومن ثم ينبغي أن لا يعطوا تفويضاً أو سلطة كبيرة في استخدام السياسات المالية والنقدية كما يشاءون ومتى يشاءون .

٢ . لا يتمتع السياسيون بالكفاءة بما فيه الكفاية ، إذا ما اختاروا العمل وفقاً لمنهج المرونة . فهم لا يعرفون حقائق الوضع الاقتصادي مما يجعلهم عرضة لاتخاذ قرارات خاطئة كما أن وجود مصالح متضاربة في المجتمع يحفز السياسيون للتحيز إلى إحداها . فثمة انتهازية تتيحها لهم السياسة الاقتصادية المرنة عندما يفضل السياسيون مصالحهم السياسية على مصلحة ورفاهية المجتمع .

ومن أمثلة هذه الانتهازية استخدام السياسات الاقتصادية لزيادة عدد الأصوات الانتخابية لهم ، وقد أظهرت نظرية الدورة السياسية أن السياسيين يميلون إلى زيادة التشغيل والتوظيف قبل فترة الانتخابات حتى لو أدى ذلك إلى إشعال التضخم .

٣ . ولتفادي هذه الانتهازية أو التقليل منها، يتطلب الأمر أن يلتزم السياسيون بمنهج القواعد الجامدة (الثابتة) في تصميم السياسات الاقتصادية . ومن شأن ذلك أن يضمن الاستقرار الاقتصادي من الصدمات السياسية للسياسيين في فترات الانتخابات مما يخفف من أثر عملية التصويت على سياسات الاقتصاد الكلي . أو أنها على الأقل تحيد أثر كسب الأصوات على الاقتصاد الكلي .

مشكلة الخطأ في القرارات الاقتصادية

يتحدد الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية في التأثير الواضح في الاقتصاد الكلي وأهدافه الاقتصادية والاجتماعية . فنجاح السياسة الاقتصادية وفعاليتها مرهون بالتوقع الدقيق لمسار الاقتصاد الكلي في المستقبل . وبصورة محددة ، إذا لم يكن صناع القرار الاقتصادي على قدر معقول من الكفاءة في التنبؤ بالتقلبات الاقتصادية ، خلال ستة أشهر قبل وقوعها ، ويصبح تصميم السياسات الاقتصادية

أكثر تعقيدا وصعوبة وفقا لرأي مانيكو . إن عدم التوقع أو التوقع الضعيف لحدوث ركود أو انتعاش اقتصادي يضعف فاعلية السياسات الاقتصادية في تحفيز أو تحجيم الطلب الكلي . وعلى أية حال ، فإن تنبؤ الاقتصاديين للوقائع والتطورات الاقتصادية ما زال محدودا ولا يتسم بالكمال . لكن بإمكان صناع السياسة الاقتصادية الاستفادة من المؤشرات الاقتصادية القائدة (*Leading Indicators*) في بناء توقعات أقرب للدقة من شأنها أن تحسن عملية صناعة القرار الاقتصادي وتقليل أخطائه .

ومن أبرز المؤشرات الاقتصادية القائدة ما يلي :

- الأرقام القياسية لأسعار المستهلك .
 - معدل تقلبات سعر الصرف.
 - مؤشرات الأسواق المالية (مؤشر الأسهم والسندات ونحوها).
 - عدد رخص البناء للمشاريع الاستثمارية الجديدة.
 - مؤشرات تدفق رأس المال الأجنبي .
 - أسعار الفوائد .
 - تطور عجز وفائض الموازنة العامة .
 - مؤشرات البطالة السافرة والموسمية والجزئية .
 - حجم طلبات العمل في القطاع الخاص والحكومة وحجم الاستيعاب من هذه الطلبات.
 - مؤشرات الضمان والرعاية الاجتماعية .
 - معدلات نمو عرض النقود ومؤشرات الإفراط النقدي .
 - تطور حركة الإيداعات في البنوك .
 - حجم الإقراض للقطاعات الاقتصادية الرئيسية خاصة الزراعة والصناعة والتجارة.
 - حجم الاحتياطيات من النقد الأجنبي .
 - تغطية الاحتياطيات لأشهر الواردات .
- وهناك طريقة ثانية لبناء التوقعات عن المسار الاقتصادي وهو استخدام النماذج القياسية . وبالرغم من التقدم المستمر في أساليب القياس الاقتصادي ، إلا أن صعوبات

ومشكلات تكتنف هذه النماذج ما زالت قائمة . فمازال هناك صعوبة في التنبؤ بحدوث الصدمات مثل توقع ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء أو النفط أو تدهور قيمة الدولار أو نحوه . وهناك مشكلات تتعلق بالنموذج القياسي الصحيح للاقتصاد فلا يوجد إجماع بين الاقتصاديين فيما يتعلق بالنموذج الصحيح . حيث تكمن المشكلة في اختلاف النماذج وبالتالي اختلاف معلمات النموذج . مما يسبب اختلاف التوقعات عن أثر سياسات اقتصادية متبعة . وقد يتطلب الأمر التوفيق بين سلسلة كبيرة من هذه النماذج .

لقد وجه الاقتصادي لوكاس انتقاد لاذع لتقييم السياسات الاقتصادية باستخدام النماذج الاقتصادية ، عُرف بانتقاد لوكاس (*Lucas Critique*) . حيث شكك لوكاس في كفاءة النماذج القياسية المستخدمة لدراسة أثر تغير السياسات على السلوك الاقتصادي للفاعلين الاقتصاديين . وقد عزی السبب إلى تغير معلمات النموذج عند تنفيذ سياسات جديدة . فسلوك الفاعلين الاقتصاديين يتكئ بصورة جزئية على السياسات الاقتصادية المؤثرة في الفترة تحت الدراسة . وعند تغير السياسات ، يتغير سلوك الفاعلين بطريقة مختلفة ويتغير تبعاً لذلك معلمات النموذج وحيث أن تقييم أثر السياسات الجديدة يعتمد على المعلمات الأصلية المقدرة . فإن الآثار الفعلية قد تكون مختلفة تماماً مما يضعف من كفاءة النماذج في اختيار السياسات المناسبة .

بيد أن هذا لا يعني عدم جدوى النماذج القياسية كلياً بقدر ما يعني الحاجة إلى بناء نماذج قياسية أكثر دقة من شأنها أن يمكن من التعرف على تفاعل الفاعلين الاقتصاديين للسياسة الاقتصادية ، فالبناء الصحيح للنماذج يعد شرطاً ضرورياً للقيام بتقييم جدي للسياسات الاقتصادية .

من جانب آخر ، فإن عدم اليقين والتأكد من مسار وحجم مضاعف السياسات الاقتصادية ، يعقد أكثر بناء النماذج الصحيحة . فليس سهلاً تحديد قيم مضاعف السياسات كما يفصح عنها نموذج *LM-IS* البسيط مثلاً . فهناك بيئة تشويش كبيرة في الحياة العملية . بيد أن مما يحسن من نجاح السياسات الاقتصادية هو النظر قليلاً إلى الوراء والاستفادة من تاريخ السياسات الاستقرارية للاقتصاد الكلي .

فالسياسات التي أظهرت نجاحها في الماضي في معالجة الركود أو التقلبات الاقتصادية يعمق من ثقة صناع القرار باعتمادها من جديد واستخدامها في معالجة المشكلات القائمة وأيا كان الأمر ، فإن الاعتماد على منهج المرونة في تصميم السياسات وفي ظل حالة عدم التأكد ينجم عنها مخاطرة كبيرة أقلها أنها تسبب تقلبات في الاقتصاد الكلي وبالتالي فإن مما يقلل الأخطاء وحالة عدم التأكد هو الركون إلى تكوين محفظة السياسات أو أجندة السياسات . أي تنفيذ توليفة متنوعة من السياسات الاقتصادية التي من شأنها أن تقلل من أخطاء صناع القرار الاقتصادي.

التوفيق بين منهج المرونة ومنهج القواعد

لم ينتهي جدل الاقتصاديين حول نجاعة منهج القواعد ومنهج المرونة إلى حسم قاطع لنجاعة ذلك المنهج أو ذلك . ولكن هذا الجدل أبرز مخاطر أكبر مرتبطة بمنهج المرونة في السياسات، وخاصة في ظل حالات عدم التأكد واليقين ودورة الأعمال السياسية .

ومع ذلك فإن هناك حالات في تصميم السياسات الاقتصادية تعتمد على شكل من أشكال التوفيق بين المنهجين . حيث يمكن النظر إلى منهج القواعد الجامدة بأنه يأخذ شكلين أو صورتين عند التطبيق :

الصورة الأولى : هي قاعدة "اللامبالاة" الجامدة مثل قاعدة النمو الثابتة لعرض النقود (5% مثلا) بصرف النظر عن الحالة الاقتصادية .
والصورة الثانية : هي قاعدة السياسة النشطة (*Active Policy*) وهي القاعدة التي تربط بين اللامبالاة السابقة وحالة الاقتصاد الحقيقي الذي يتطلب سياسة نشطة لتصحيحها .

١ - على سبيل المثال يتم الربط بين نمو عرض النقود وأي تغيير في حالة الاقتصاد الحقيقي (فمثلا متغير البطالة الدوري) من خلال التوفيق بين منهج القواعد

$$\hat{M} = 5\% + 2(\mu - \bar{\mu})$$

ومنهج المرونة كالنموذج التالي :

حيث $\hat{M} = 5\%$ طبقاً للقاعدة الجامدة ، ولكن هذه النسبة تتغير مع تغير معدل البطالة الدوري في الحالات الآتية : فارتفاع معدل البطالة يتطلب زيادة نمو عرض النقود

أو إن $\hat{M} \uparrow$ كلما كان $\mu > \bar{\mu}$ أي أن نمو عرض النقود يرتفع كلما ارتفع معدل البطالة .

كما أن انخفاض معدل البطالة يتطلب تخفيض معدل نمو عرض النقود أو $\hat{M} \downarrow$ كلما كان $\mu < \bar{\mu}$ أي أن نمو العرض النقدي ينخفض كلما انخفض معدل البطالة .

وفي حالة أن معدل البطالة الدوري يساوي صفر ، فإن معدل نمو عرض النقود هو ذلك المعدل المحدد وفقاً للقاعدة الجامدة .

$$\text{أي أن } \hat{M} = 5\% \text{ عند ما } \mu = \bar{\mu}$$

وبافتراض أن معادلة التبادل تمثل نظرية الطلب الكلي وأن سرعة الدوران ثابتة ($\hat{V} = 0$) فإن الأسعار مستقرة ($\hat{P} = 0$) . وبالتالي فإن قاعدة النمو الثابت لعرض النقود هي نفسها معدل نمو الناتج الحقيقي . أي أن نمو عرض النقود يترجم مباشرة إلى نمو الناتج الحقيقي .

أو

$$\hat{y} = \hat{M} = 5\% + 2(\mu - \bar{\mu})$$

$$\uparrow \hat{y} \leftarrow \uparrow \hat{M} \leftarrow \mu > \bar{\mu}$$

$$\downarrow \hat{y} \leftarrow \downarrow \hat{M} \leftarrow \mu < \bar{\mu}$$

$$\hat{y} = \hat{M} \leftarrow \mu = \bar{\mu}$$

وبالتالي فإن

٢. قاعدة تايلور (Taylor's Rule)

تمثل قاعدة تايلور أحد نماذج السياسة النشطة التي توفق بين المنهجين في السياسات الاقتصادية .

تهتم هذه القاعدة بكيفية تحديد سعر الفائدة في ظل تغير الحالة أو النشاط الاقتصادي وبالتالي ، فإنها تقدم للبنك المركزي آلية محددة لتحديد سعر الفائدة . وتبدو قاعدة تايلور بالصيغة الآتية :

$$r = 2 + \pi_t + 0.5(\pi_t - \bar{\pi}_t) + 0.5\left(\frac{y_t - \bar{y}_t}{\bar{y}_t}\right)$$

حيث $\bar{\pi}_t$ = الهدف المرغوب للتضخم ، \bar{y}_t = الهدف المرغوب للناتج (الدخل) = 2 تقدير لمتوسط الأجل الطويل لسعر الفائدة الحقيقي .

$$\text{مثال : إذا } \pi_t = 5\%, \bar{\pi}_t = 2\%, \left(\frac{y_t - \bar{y}_t}{\bar{y}_t}\right) = 1\%$$

في هذا المثال فإن البنك المركزي سيحدد سعر الفائدة عند 9%.

$$r_t = 2 + 0.5 + 0.5(5 - 2) + 0.5(1) = 9\% \text{ أو}$$

وعموما تبين قاعدة تايلور أن البنك المركزي سيعمد إلى زيادة سعر الفائدة كلما ارتفع معدل التضخم والناتج المحلي عن مستوياتهما المرغوبة . أي أن $r \uparrow$ عندما $(\pi_t - \bar{\pi}_t) > 0$ وكذلك $(y_t - \bar{y}_t) > 0$ ، وبعبارة أخرى ، تبين قاعدة تايلور أن البنك المركزي يعمد إلى رفع سعر الفائدة ب(1.5) نقطة إذا ارتفع التضخم بمقدار نقطة (3) عن مستواه المرغوب . وكذلك يرفع سعر الفائدة بمقدار (0.5)% إذا ارتفع الناتج بمقدار 1% عن مستواه المرغوب .

لاحظ أن قاعدة تايلور ترفع سعر الفائدة الاسمي (r) بمقدار أكبر من زيادة التضخم ، وبالتالي فإن سعر الفائدة الحقيقي يرتفع ، مما يؤدي إلى تحجيم النشاط الاقتصادي في حالة زيادة التضخم .



قواعد للسياسات الاقتصادية وفقاً لمنهج القواعد الجامدة

قواعد للسياسة النقدية

أ - قاعدة النمو الثابت لعرض النقود

حيث يلتزم البنك المركزي بالحفاظ على معدل نمو منخفض ومستقر لعرض النقود . كأن تكون مثلاً نسبة عرض النقود ٣٪ أو ٥٪ وهذه الوصفة تتفق مع رؤية المدرسية النقدية ، ونجاحها مرهون بثبات سرعة دوران النقود إضافة إلى استقرار الطلب على النقود . بيد أن هذين المتغيرين يتغيران وبالتالي ، فإن هذا يتطلب زيادة معدل نمو عرض النقود بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي (استقرار الطلب الكلي) . وقد لاحظ الاقتصاديون أن سرعة دوران النقود ترتفع في أغلب الأحوال تبعاً لزيادة الطلب على النقود مما يسبب تقلبات في التضخم ومعدل البطالة .

أي أن $\frac{M^d}{P} \leftarrow \uparrow V \leftarrow \uparrow \frac{M^s}{P} \leftarrow \uparrow$ أي أن معدل نمو عرض النقود يزيد . مما

يبطل أهمية قاعدة النمو الثابت لعرض النقود .

ب - استهداف معدل نمو اسمي للناتج المحلي

تسمح هذه القاعدة للبنك المركزي بتغيير معدل نمو العرض النقدي بما يتفق وتحقيق معدل نمو الناتج المرغوب والمعلن مسبقاً .

فإذا كان الناتج الاسمي (py) أكبر من المستهدف ، يلجأ البنك المركزي إلى تخفيض عرض النقود . أما إذا كان (py) أقل من المستهدف ، يلجأ البنك المركزي إلى زيادة عرض النقود .

إضافة إلى ذلك ، فإن هذه القاعدة تسمح للبنك المركزي بتغيير عرض النقود تبعاً لأية تغير في سرعة دوران النقود . وهذا لم يكن مسموحاً في ظل قاعدة النمو الثابت التي اقترحها الاقتصاديون النقديون .

وبالتالي فإن هذا التعديل الإضافي يحقق استقرار أكثر رسوخاً في الناتج والأسعار مقارنة بقاعدة النمو الثابت . وعلى أية حال فإن إيجابيات هذه القاعدة هو

أنها تقدم مرساة اسمية للاستقرار وتوزع أثر صدمة العرض بين الناتج والتضخم . بيد أنه ليس من السهل التحكم في هذه القاعدة .

ج - استهداف معدل مرغوب للتضخم ($\bar{\pi}$)

في هذه الحالة يلتزم البنك المركزي بمعدل مستهدف للتضخم يكون محددًا أو معلنا للجمهور وفي إطار هذا الهدف يغير البنك المركزي عرض النقود كلما انحراف المعدل الفعلي للتضخم (π) عن المعدل المستهدف ($\bar{\pi}$) .

إذا كان $M^s \leftarrow \pi > \bar{\pi}$

وإذا كان $M^s \leftarrow \pi < \bar{\pi}$

إن من شأن هذه القاعدة أن تعزل الاقتصاد الكلي من تقلبات سرعة دوران النقود . كما أن لها أثر سياسي إيجابي لأنه من السهل شرح هذه القاعدة وفهمها بالنسبة للجمهور من جهة ، كما يغدو البنك المركزي مسئول عن أي إخفاق في تحقيق هذا الهدف من جهة أخرى . وإذا ما حققت نجاحا ، فإنها تعمل على استقرار توقعات التضخم وتتفادى ظاهرة التناقض الحركي . ومن جانب آخر ، يقترح بعض الاقتصاديون تعيين أهداف حقيقية يلتزم بها البنك المركزي ، لأن القواعد السابقة هي قواعد لمتغيرات اسمية فقط .

ولذلك فمن الممكن للبنك المركزي أن يلتزم بمعدل مستهدف للبطالة غير أن بعض الاقتصاديين يرى صعوبة ذلك في ظل غياب توافق على أي معدل مقبول وطبيعي للبطالة، مما يسهم في زيادة تقلبات التضخم فإذا التزم البنك المركزي بمعدل بطالة يفوق المعدل الطبيعي ، فإن ذلك قد يقترن بمعدل منخفض للتضخم وإذا التزم البنك المركزي بمعدل بطالة يقل عن المعدل الطبيعي ، تكون النتيجة ارتفاع معدل التضخم ، ونتيجة لهذا الغموض يؤكد الاقتصاديون على التزام البنك المركزي بالقواعد الاسمية للمتغيرات الاقتصادية .

د- الأزمة المالية العالمية والجدل حول استهداف التضخم

أثارت الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨) الشكوك بجدوى استهداف التضخم ، حيث لم يعد كافياً تحقيق استقرار الأسعار من خلال استهداف التضخم دون الاهتمام بالاستقرار المالي ، فقد أظهرت الأزمة المالية العالمية أن الاهتمام الشديد باستهداف

التضخم من قبل البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة و اغفالها تقلبات أسعار الأصول و فقاعات أسواقها المالية قد أدى إلى فشلها في منع وقوع أسوأ أزمة مالية منذ ثلاثينيات القرن الماضي.

إن التقلبات الشديدة في أسعار الصرف ودورات الرواج والكساد في أسواق الأوراق المالية والعقارات السكنية لا يمكن مواجهتها بمجرد استهداف التضخم وتحقيق استقرار الأسعار، فانخفاض التضخم ليس ضرورياً ولا كافياً لتحقيق الاستقرار المالي ما لم يتم ادماج فقاعات الأصول ضمن إطار استهداف التضخم ، وما لم يحدو الاستقرار المالي أحد اطارات استهداف التضخم.

ويرى هؤلاء المنتقدون أن ادماج فقاعات الأصول في استهداف التضخم من شأنه أن يمكن البنوك المركزية وبصورة تلقائية من منع فقاعات الأصول باستخدام أدوات السياسة النقدية.

فمن الواضح أن رواج الأصول المالية وزيادة أسعارها تعني زيادة الثروات المالية للأفراد ، الأمر الذي يحفزهم على مزيد من الانفاق ومن ثم زيادة الطلب الكلي الذي يسبب ارتفاع التضخم، مما يحفز البنوك المركزية على اتخاذ اجراءات تلقائية لمجابهة التضخم.

بيد أن اقتصاديين آخرين والمؤلف منهم يرى أن ارتفاع أسعار الأصول المالية قد يتم بوتيرة سريعة تسبب بالتالي كساداً كبيراً قبل أن يظهر أثرها المحفز على الطلب الكلي، ومن الطبيعي في هذه الحالة أن يتم تطبيق قواعد تنظيمية معززة لإجراءات السياسة النقدية، فقد بات واضحاً أن ضعف التنظيم في البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة كان لها دوراً محورياً في الأزمة المالية العالمية.

لقد أظهرت الأزمة المالية أهمية اتكاء البنوك المركزية على استخدام السياسة النقدية في إدارة التضخم كهدف يتضمن الاستقرار المالي، وكذلك استخدام القواعد التنظيمية (السلطة التنظيمية) في منع تراكم الاختلالات في النظام المالي.(مجلة التمويل والتنمية : يونيو ٢٠١٠)

بيد أن هذه المقترحات قد أثارت مشكلات جديدة وخاصة لدى البنوك المركزية في الدول النامية التي تلتزم بأهداف متعددة اقتصادية واجتماعية وليس فقط

استهداف التضخم ، وبالرغم من أن الأهداف المتعددة يشكل إغراءً لمسئولي البنوك المركزية في هذه البلدان ونفوذ أكبر للسياسة النقدية، إلا أن هذا الإغراء يقابله خطر الفشل وخاصة في الاقتصادات التي لا يتوفر لها قدرات تنظيمية فاعلة وكفؤة ولا هياكل مؤسسية قوية وتعاني كذلك من عجوزات مالية كبيرة ومن ثم معدلات مديونية عامة مرتفعة.

إن مخاطر فشل السياسة النقدية ذات الأهداف المتعددة تعيد إلى الأذهان أهمية استهداف معدل منخفض للتضخم شريطة تعريف قواعد محددة للمسائلة التي منها استقلالية البنك المركزي .

فاستقلالية البنك المركزي تتحقق أكثر في حالة تركيزه على هدف محدد وسياسة محددة وهي استهداف التضخم ، لأن هذا الهدف هو ما يمكن للمركزي عمله وإجاده دون أن يأبه لأية قيود سياسية أخرى .

بيد أنه وحتى في ظل هدف التضخم ، فإن البنك المركزي لا يتمتع باستقلالية في حقيقة الأمر إلا فيما يتعلق بالهدف التشغيلي (الهدف الوسيط) اللازم لتحقيق الهدف النهائي (معدل مرغوب للتضخم) وأن الحكومة هي التي تحدد الهدف النهائي.

وهنا قد تفقد السلطة النقدية استقلالها إذا ما قامت الحكومة بتطبيق سياسة مالية توسعية تسبب زيادة في عجز الموازنة أو إذا ألزمت البنك المركزي بمسئولية تحقيق استقرار الأسواق المالية.

ومن الواضح أن منح السلطة النقدية مسئولية تحقيق أهداف متعددة فإنه يفتح الباب واسعاً للتأثير السياسي وإضعاف استقلالية البنك المركزي ومصداقيته في استهداف التضخم.

وهنا يثور تساؤل : هل التزام البنك المركزي بهدف محدد مثل استهداف التضخم يكفل الحفاظ على استقلاليته ومنع التدخلات السياسية .

الإجابة لا ، لكن المطلوب اليوم هو نهج جديد للسياسة النقدية يجعل من استهداف التضخم منهجاً أكثر فاعلية وكفاءة من خلال تضمينه مسئولية تحقيق

الاستقرار المالي أيضاً، ومن خلال تعزيزه بقواعد تنظيمية تمنع وقوع الأزمة وبما يتناسب مع ظروف كل بلد.

هـ- قواعد للسياسة المالية

هناك جدل بين الاقتصاديين مازال قائماً حول ما إذا كان على الحكومة أن تلتزم بقاعدة توازن الموازنة أم بقاعدة العجز/الفائض في الموازنة يرى بعض الاقتصاديين أن الالتزام بقاعدة توازن الموازنة يعزل الاقتصاد عن أهواء ومصالح السياسيين الذي يحدث عند اتباع عجز أو فائض الموازنة .

من جانب آخر ، يرى اقتصاديون أن الالتزام بقاعدة العجز أو الفائض في الموازنة يتفوق على قاعدة توازن الموازنة من جوانب مختلفة .

إن فائض أو عجز الموازنة يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي قد تعبت به أدوات الاستقرار التلقائية ، على سبيل المثال في فترات الركود الاقتصادي تتجه الإيرادات العامة إلى الانخفاض بسبب انخفاض الضرائب مثلاً . بينما تزيد التحويلات في نظام تعويضات البطالة ، وتكون المحصلة هو حدوث عجز في الموازنة ، فإذا تمسكت الحكومة بقاعدة توازن الموازنة، فإن هذا يتطلب زيادة الضرائب وانخفاض الإنفاق الحكومي (سياسة مالية انكماشية) ، مما يفاقم الركود الاقتصادي ويزيد من تقلبات الطلب الكلي .

ويرى اقتصاديون آخرون ، ميزة أخرى لقاعدة عجز/فائض الموازنة وهي أنها تساعد على تخفيض تشوهات الحوافز الناجمة عن النظام الضريبي .

فإذا كانت المعدلات العالية للضرائب تكبح النشاط الاقتصادي لأنها تثبط حوافز القطاع الخاص والعمال ، وبالتالي تزيد التكلفة الاجتماعية ، فإن تخفيض التكلفة يصبح ممكناً من خلال سياسة التلطيف الضريبي (Tax Smoothing) . إن من شأن التلطيف الضريبي أن يضمن الاستقرار النسبي لمعدلات الضريبة، وهذا لا يكون ممكناً إلا في ظل قاعدة عجز الموازنة .

بينما لا يتحقق الاستقرار الضريبي في ظل توازن الموازنة الذي يتطلب زيادة الضرائب في أوقات الانتعاش وتخفيضها في أوقات الركود للحفاظ على توازن الموازنة .

ومن جانب آخر ، يرى بعض الاقتصاديين أن عجز الموازنة يمكن من تحويل العبء الضريبي من الجيل الحالي إلى جيل المستقبل من خلال تحميله ضرائب تمويل العجز .

فعجز الموازنة يحدث بسبب الإنفاق على البنية التحتية والخدمات الأساسية التي سيستفيد منها الجيل القادم ولذلك يتعين عليهم أن يتحملوا جزءا من هذا العبء وهذا لا يتحقق إلا في ظل قاعدة عجز الموازنة . وأيا كان الأمر، فإن قاعدة العجز/الفائض في الموازنة تكون سياسة مقبولة ومعقولة في أوقات الركود والانتعاش أو الحروب وفقا لأغلبية الاقتصاديين .

و- سقوف الانفاق:

وضع سقوف للانفاق العام لا يمكن تجاوزها ومنها السقوف التأشيرية، ويعتمد تحديد هذه السقوف على الأولويات الاقتصادية والاجتماعية التي تحددها الحكومة على أساس سنوي أو من خلال اطار متوسط المدى. وكذلك تعتمد على نتائج التنفيذ الفعلي للإنفاق العام في الفترة الماضية المعدلة بالزيادة أو الخفض والتي لم يتم استيعابها في السقوف التأشيرية.

٣- الالتزام بمعدل معياري لعجز الموازنة العامة وهو معدل يتراوح بين ٣ - ٤% من الناتج المحلي الإجمالي.

٤- المحافظة على سقف عام للإنفاق العام يتراوح بين ٣٠ - ٣٥% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي بعض الدول فإن هذا السقف يرتفع إلى أكبر من ٤٠% ، من الناتج المحلي مما يعني زيادة حجم النشاط الحكومي في الاقتصاد القومي.

٥- أن لا يقل سقف الإنفاق الاستثماري العام عن ٣٥% من إجمالي الانفاق العام .

٦- المحافظة على سقف تأشيري للأولويات الاجتماعية كالتعليم والصحة والخدمات والرعاية الاجتماعية عند ٤٠% من إجمالي الموازنة العامة على الأقل من أجل تحقيق تنمية اجتماعية وبشرية مستدامة.

٧- وعند إصلاح المالية العامة وترشيد الانفاق العام فإن هناك جملة من القواعد ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار ومنها:

❖ أن يكون هناك قبول ورضاء اجتماعي وسياسي بترشيد وخفض الانفاق العام ومن ذلك عدم اللجوء إلى التخفيضات الشاملة لكل الفئات . صحيح أن هذا السلوك يتعارض مع مبدأ العدالة في توزيع عبء الإصلاح المالي ، لكنه إذا اسخدم بصورة مؤقتة وبحصافة فإن ذلك يقلل من الغضب العام وردود الفعل الشعبية الشاملة .

❖ أحياناً قد يكون التخفيض للبرامج غير المتشابهة لا يؤدي إلى نفس الأثر الاقتصادي بل إلى آثار متعارضة مثل تخفيض الانفاق على التعليم مقابل تخفيض الانفاق العسكري ، هذا الخفض قد لا يكون له نفس الأثر الاقتصادي ، فتحفيض الانفاق على التعليم يسبب تدهوراً في التنمية الاجتماعية بينما تخفيض الانفاق العسكري يوفر موارد لدعم التنمية .

❖ ومن جانب آخر فإن تبدل أولويات السياسات المالية يسبب التطور الاقتصادي والاجتماعي قد يتطلب تخفيضات معينة في برامج الانفاق الحكومي .

فمثلاً عند انخفاض حدة التوتر الأمني ، أو عند ارتفاع مستوى الدخل القومي والفردي وتحسن فرص الوظائف أو عند انحسار الصراعات العسكرية، فإن ذلك قد يشجع على إلغاء بعض برامج الدعم أو خفض فاتورة الأجور أو تجميد التوظيف أو تقليله .

❖ عند إجراء إصلاح شامل للبرامج الاجتماعية فإنه ينبغي مراعاة القواعد التالية:

- التحول نحو الدعم العيني أو النقدي الذي يستهدف الفقراء والمستحقين من خلال إنشاء منظومة متكاملة للرعاية والضمان الاجتماعي في الأجل القصير قد يكون اللجوء إلى تخفيض الانفاق الاستثماري أمراً ميسوراً .

٨- المحافظة على أن لا يتجاوز سقف الدين العام معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. أي أن يكون معدل نمو الدين العام مساوياً لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي من أجل المحافظة على نسبة ثابتة للدين العام من إجمالي الناتج

المحلي الاسمي وعند الحدود المتعارف عليها دولياً. وينبغي السعي إلى تخفيض كلفة خدمة الدين العام من خلال:

- . الاقتراض من مصادر ميسرة أو اللجوء إلى القروض الحكومية والابتعاد عن القروض التجارية.
- . الاقتراض مقابل عائدات الصادرات.
- . زيادة الرسوم على بعض الخدمات وتجنب الضمانات الحكومية.

مراجع

- (١) أ.د. محمد أحمد الأفندي " الجذور الفكرية للأزمة المالية العالمية وصعود التمويل الإسلامي" مؤسسة أبرار للطباعة والنشر، صنعاء ٢٠١٠ .
- 2) MANKIW , G , IBid , Fourih Edition, ch(14) pp (38)
- 3) Dorn Busch and Fischer ' IB id , NINTH Edition . ch(8), pp(180)
- 4) Gordon , R, IB id , aeight edition , ch(14) , pp(452)
- 5) Froyen , Richard , 1983 , IB id , ch (18) pp(522)
- (٦) اسوار براساد ، دوفوري سوباراو ، ويليام بول ، مجلة التمويل والتنمية، يونيو (٢٠١٠) (المجلد (٤٧) العدد (٢) صفحة(٢٢) إلى(٢٧)

مراجع إضافية

- (٧) أ.د. محمد أحمد الأفندي ، " سياسات الاستقرار الاقتصادي " مجلة كلية الآداب ، العدد ٢٠ ، جامعة صنعاء .
- (٨) مايكل ابدجمان ، " الاقتصاد الكلي – النظرية والسياسة " ترجمة محمد إبراهيم منصور الفصل السابع عشر ، والثامن عشر ، مرجع سابق ذكره .
- 9) Kydland , Finn E , and Edward Prescott, "Rules Rather than Discretion : The Inconsistency of Optimal Plans " , Journal of Political Economy , vol.85 (June 1977) , pp 473.
- 10) Brainard , Williamn , " Uncertainty and the Effectiveness of Policy " American Economic Review , may 1967. □